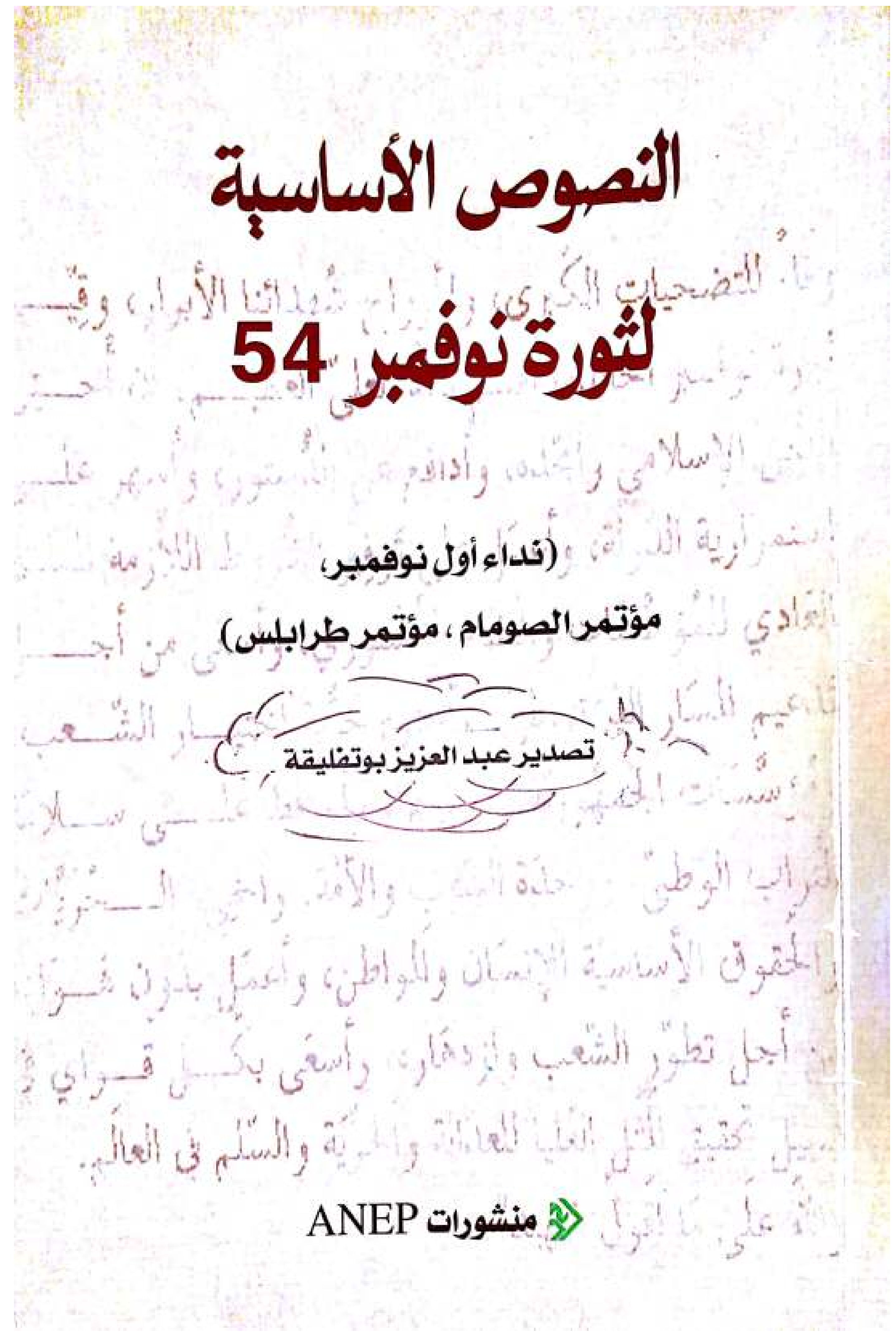


النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54

(نداء أول نوفمبر،

مؤتمر الصومام ، مؤتمر طرابلس)

تصدير عبد العزيز بوتفليقة

منشورات ANEP

مشروع برنامج لتحقيق
الثورة الديمقراطية الشعبية

«برنامج طرابلس»

صادق عليه بالاجماع

المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس

جوان 1962

صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية

1) عن السيادة الوطنية

في 19 مارس 1962 أعلن ايقاف القتال فوضع بهذا حدا لحرب ابادية طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري.

وان نتيجة اتفاق تم في ايفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا بمقتضى هذا الاتفاق يتحقق استقلال الجزائر على أساس احترام وحدتنا الترابية وطبق اجراء تم ضبطه بين الطرفين.

وسيدعي الشعب الجزائري عند استفتاء المصير للموافقة على الحل الذي نصت عليه اتفاقيات ايفيان الخاصة باستقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا.

ان اتفاقيات ايفيان هي بالنسبة للشعب الجزائري انتصار سياسي لا مرد له يضع حدا للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن.

ولكن يجب أن لا يغيب عنا أن هذا الانتصار الذي تحقق من حيث المبدأ قد انبثق قبل كل شيء من التسلسل الثوري المنطقي المتواصل ومن الأحداث السياسية والإجتماعية ذات الأثر التاريخي الناجمة عن الكفاح المسلح الذي قام به الشعب الجزائري.

إن هذه الأحداث التي برزت خلال امتداد الحرب التحريرية هي التي تمثل الانتصار الوحيد الدائم لأنها امتداد لمكاسب الكفاح المسلح ولأنها تشكل الضمان الحقيقي لمستقبل بلادنا وثورتنا ففي أي شيء تكمن أهمية هذه الأحداث ؟

1) إن الشعب الجزائري أقام من جديد وحدته الوطنية ومتنها في غمر العمل المباشر ضد الاستعمار فطهر صفوفه من التعصب القديم للأحزاب والجماعات وتغلب على الانقسامات التي حصل منها الاحتلال الفرنسي نظاما سياسيا.

2) ان وحدة الكفاح هي التي جعلت الشعب الذي اضطهده الاستعمار يكتشف نفسه من جديد كوحدة، وتَفَتَّقَتْ كل طاقاته الكامنة. فربطت بهذا حاضره بماضيه الحافل بالكفاح واتمت إلى النهاية المجهود المتواصل الذي طالما قامت في طريقه العراقيل لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية.

3) إن تحرك الجماهير الشعبية قد زعزع البناء الاستعماري وقوض الأسس التي تقوم عليها نظمه الرجعية وعجل بتحطيم المعتقدات الباطلة والهياكل الباقية من النظام الإقطاعي التي كانت تعرقل تطور المجتمع الجزائري.

كل هذا يثبت إخفاق الاستعمار الفرنسي في محاولاته الرامية لتحطيم مجتمع من أساسه وتعويضه بعدد متزايد من السكان الأوروبيين أو محاولاته الرامية لإبقاء مجتمعنا رهن الجهل والجمود.

إن اندفاع الجماهير الجزائرية في الكفاح لم يكن من نتيجته فقط تحطيم النظام الاستعماري والاقطاعية بل إنه بعث وعيا جماعيا فيما يتعلق بالمهام اللازمة لإعادة تشكيل المجتمع وبنائه على قواعد جديدة وإن الشعب الجزائري عندما أخذ من جديد زمام المبادرة قد أكد ارادته في التحرر وربط هذا التحرر شاعرا أو غير شاعر بالضرورة التاريخية للتقدم في جميع الميادين بدون هوادة وبطرق ثورية فعالة.

إن المجهود الخلاق الذي قام به الشعب قد بدت آثاره جلية في الهيئات والتشكيلات التي تأسست تحت اشراف جبهة التحرير الوطني الجزائرية لقيادة حرب التحرير وبناء مستقبل الجزائر ووحدة الشعب والبعث الوطني وبوادر التحول الجذري للمجتمع هي أهم النتائج التي حصلنا عليها بفضل سبع سنوات ونصف من الكفاح المسلح، أن الشعب الجزائري لم يبلغ فقط الهدف الذي حددته جبهة التحرير الوطني الجزائرية في فاتح نوفمبر 1954 وهو الاستقلال، ولكن تعداه إلى الاتجاه نحو الثورة الاقتصادية والاجتماعية.

2) الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي

إن الحرب الاستعمارية التي شنتها فرنسا ضد الشعب الجزائري قد اتخذت طابع عملية ابادية حقيقية.

فقد استلزمت إرسال أضخم جيش استعماري عرفَهُ التاريخ إلى الجزائر وكان هذا الجيش المجهز بأحدث وسائل التدمير تسانده ادارة استعمارية قوية. كما يساعده في عمليات القمع والإرهاب والتقتيل الجماعي المستوطنون الفرنسيون بالجزائر، وكانت ضربات هذا الجيش موجهة بصفة خاصة ضد السكان المدنيين العزل وإلى جيش التحرير الوطني الجزائري، ولكن بدون جدوى، وهكذا أبيد أكثر من مليون جزائري وأبعد وسجن ملايين آخرين، ان هذه الحرب الاستعمارية الجديدة لم يكن لها لتطول بدون مساندة الحلف الأطلسي والإعانة العسكرية والديبلوماسية التي اسدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والدرجة التي بلغتها الوحشية في هذه الحرب تفسرها طبيعة الاستعمار المرتكز على التوطين وعلى تواطئ الأمة الفرنسية

التي راجت فيها خرافة الجزائر الفرنسية، ان الطابع الوطني المتعصب الذي غلب على هذه الحرب الاستعمارية الفرنسية، ان الطابع الوطني المتعصب الذي غلب على هذه الحرب الاستعمارية يتضح تماما عندما نرى المجندين الفرنسيين من جميع الطبقات الإجتماعية بما فيها الطبقة العاملة يشاركون فيها بصفة مستمرة، أما أحزاب اليسار في فرنسا التي لعبت دائما وفي الميدان النظري دورا في الكفاح ضد الاستعمار فقد ظهرت عاجزة أمام تطور الحرب ونتائجها التي لم تحسب لها حسابا، أما العمل السياسي الذي قامت به فقد كان مخجلا وغير فعال بسبب أفكارها الإندماجية العتيقة واعتقادها الخاطئ بأن النظام الاستعماري يمكن أن يتطور ويصلح نفسه بصفة سلمية، ان كفاح الشعب الجزائري الجبار هو الذي كشف حقيقة الاستعمار الفرنسي وطبيعته الأصلية وكونه نظاما ديكتاتوريا يلد باستمرار النزعة العسكرية والفاشية وهذه الحقيقة التي غابت عن الديموقراطيين الفرنسيين هي التي أظهرتها الحوادث فمنذ 13 ماي 1958 أخذت الحركة الفاشية الناجمة عن الحرب الاستعمارية تتقوى شيئا فشيئا في فرنسا فزاد هذا في خطورة ظروف الحرب الاستعمارية التي زادت شدتها على أمل الوصول بسرعة إلى سحق المقاومة الجزائرية، ولكن فشل هذه السياسة رغم الوسائل المادية والتكنيكية التي زودت بها الحرب الاستعمارية في الجزائر التي كان مشروع الجنرال شال يمثل أهم مظاهرها اضطرت حكومة ديغول إلى تحويل النظام الاستعماري العتيق إلى نظام استعماري جديد يرمي إلى المحافظة بأشكال أخرى على أهم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لفرنسا.

إن مشروع قسنطينة الذي وضع في أشد ظروف الحرب ليرمي إلى خلق القواعد الاقتصادية للقوة الثالثة الجزائرية كان هو الخطوط الأولى لهذه السياسة المتحررة المزعومة.

وقد اضطرت فرنسا تحت الكفاح التحريري والوضع الدولي إلى التسليم بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، فندوة مولان في جوان 1960 وايفيان في ماي 1961 ولوقران في جويلية من نفس السنة قد انتهت كلها إلى الفشل بسبب تعنت الحكومة الفرنسية التي كانت تطلب إما الاستسلام المقنع أو تقسيم التراب الجزائري واقتطاع الجزء الصحراوي منه، ولكن كفاح الشعب الجزائري الذي يتزايد ويشتد منذ أيام ديسمبر التاريخية والسياسة الرشيدة التي سلكتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تمسكت بالمواقف الأساسية للثورة، كل هذا قد أرغم الحكومة الفرنسية على الدخول في مفاوضات جدية.

واتفاقيات ايفيان المبرمة في 18 مارس 1962 قد أقرت الاعتراف بالسيادة الوطنية للجزائر ووحدة ترابها، ولكن هذه الاتفاقيات قد نصت في مقابل الاستقلال على سياسة تعاون بين الجزائر وفرنسا وهذا التعاون كما يبدو من اتفاقيات ايفيان يستلزم ابقاء قيود التبعية في الميدان الاقتصادي والثقافي ويمنح من بين ما يمنح ضمانات محدودة ومكانا ممتازا للفرنسيين المستوطنين في الجزائر لهم مكانة محظوظة.

ومن الواضح أن التعاون المفهوم يمثل أصدق تعبير على سياسة الاستعمار الجديد التي تتوخاها فرنسا ويتصل بظاهرة تحويل الاستعمار القديم إلى استعمار من نوع جديد.

وهذا التحويل الذي بدأه النظام الديغولي منذ وقت طويل ناجم عن التناقض الذي برز في معسكر الاستعمار الفرنسي

بسبب حرب الجزائر، فهناك من جهة أنصار الاستعمار الفلاحي المحافظون على مقاييس الاستعمار القديم وحلفاؤهم من العسكريين الفاشين وهناك من جهة أخرى أرباب رأس المال الضخم المتجهون إلى الصناعة والذين يريدون سلوك سياسة جديدة ترتكز على الاتفاق مع المواطنين الجزائريين والمهمة العاجلة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية هي القضاء بجميع الوسائل على الاستعمار في شكله الذي ما يزال باديا بعد ايقاف القتال أي في شكله العنيف كما تظهر من خلال النشاط الإجرامي لمنظمة الجيش السري، ولكن من واجبها أيضا أن تضع من الآن استراتيجية فعالة للقضاء على محاولا ت الاستعمار الجديد التي تمثل خطرا كبيرا على الثورة لأنها تتلبس بمظاهر خلابة من التحرر والتعاون الاقتصادي والمالي الذي يتظاهر بالنزاهة.

وان الصدام الحالي بين الإستعمار القديم والاستعمار الجديد يجب أن لا يغرنا ولا يمكن في حال من الأحوال أن نفضل أحدهما على الآخر، بل يجب أن نقاومها، وأن التردد الظاهري على النظام الديغولي في مقاومة منظمة الجيش السري يرجع إلى ما بين المستعمرين الفرنسيين أينما كانوا من صلات وما بينهم من ترابط تكتيكي هدفه الخفي هو حملنا على اختيار الاستعمار الجديد، ولكن هذا الموقف من طرف الحكومة الفرنسية سيؤدي في الواقع إلى عكس النتيجة المرجوة لأن رفضها الواضح مقاومة منظمة الجيش السري يثبت بصفة جلية بأنها متواطئة مع غلاة المستعمرين بالجزائر ويلحق بالتعاون ضررا كبيرا، وفوق هذا فإن التعاون الذي هو نتيجة عملية لتحول مصطنع يظهر صعبا بسبب موقف فرنسيي الجزائر الذين

يؤيدون في أغلبيتهم الساحقة منظمة الجيش السري، إن فرنسيي الجزائر الذين كانوا في الماضي أعوانا نشيطين في حرب الإبادة التي انتهت ليسوا أهلا للقيام بالدور الذي خصتهم به فرنسا في نطاق سياستها الاستعمارية الجديدة وهو مساندة وضمان سياسة التعاون.

ونذكر بهذه المناسبة أن الدعاية الفرنسية تريد أن تقرر في الأذهان الوهم القائل بأن وجود هؤلاء الفرنسيين بالجزائر ضروري للحياة الاقتصادية والإدارية، بينما نرى أن ثلاثة أرباع القطر الجزائري أي الأرياف بصفة خاصة قد أهملت طيلة قرن كامل وتركت بدون تنظيم ولا تجهيز، وبقطع النظر عن الكفاءة الفنية فإن الأغلبية الساحقة من فرنسيي الجزائر بسبب عقليتهم الاستعمارية وعنصريتهم لا يمكن أن يفيدوا الدولة الجزائرية إذا وضعوا أنفسهم في خدمتها.

3) الجزائر على أبواب الاستقلال

1) إن اتفاقيات إيفيان اعتبرت من طرف الأوساط الاستعمارية التقليدية والأوساط العسكرية الفاشية كهزيمة ساحقة وإهانة لم يسبق لها مثيل.

وإن كانوا يقرون بأن الجزائر قد أفلتت منهم فإنهم لا يقرون بأنهم هزموا فمنظمة الجيش السري ترمي لاقامة نظام فاشي بفرنسا واشعال نار الحرب من جديد بالجزائر، وان تكالب المستعمرين على الإرهاب بالجزائر يرمي لإثارة الشعب الجزائري وإبطال ايقاف القتال ومن البديهي أن خطتهم ترمي لجعل الجزائر قاعدة للقيام بانقلاب فاشي يسانده الجيش الفرنسي ضد السلطة بفرنسا ولكن يجب عدم التقليل من

الأخطار التي تهدد الجزائر نفسها من أعمال هؤلاء المستعمرين فمن أهدافهم الواضحة الدائمة تخريب الاقتصاد الجزائري وهذا التكتيك ليس شيئا جديدا بل لَهُ سوابق في الهند الصينية بصفة خاصة عند الهزيمة النكراء التي أصيب بها الاستعمار.

وهناك تهديد آخر هو احتمال انفصال فرنسيي الجزائر عن الدولة الجزائرية وهذا الاحتمال يبدو تافها إذا ذكرنا بأن الحكومة الفرنسية التي جعلت من التقسيم أداة ضغط قد تركت آخر الأمر هذه الوسيلة، ولكن يجب أن لا ننسى أن منظمة الجيش السري تجري دائما وراء هذا الحلم وتحاول جمع الفرنسيين بالجزائر حول هذه الفكرة.

ويظهر من المستبعد أن تؤيد فرنسا هذه العملية التي تكون متعارضة مع اتفاقيات ايفيان ومع التعاون الفرنسي/الجزائري ولكن المؤكد هو أن الحكومة الجزائرية ستصطدم حتما مع فرنسيي الجزائر وإن فرنسا التي يهمها الأمر بصفة مباشرة ستجد نفسها مورطة في هذا الصدام وأنها ستلجأ لأنواع من الضغط تكون لها عواقب وخيمة.

2) ان القضاء على منظمة الجيش السري الذي يمثل مهمة عاجلة يترك مشكلة وجود المستوطنين الفرنسيين كما هي.

والضمانات التي أعطيت بمقتضى اتفاقيات ايفيان يستلزم بقاءهم في بلادنا بصفتهم أقلية محظوظة فيجب حفظ أمن هؤلاء الفرنسيين وأملاكهم وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسة للشعب في جميع المستويات وأن كثيرا منهم سوف ينتقل إلى فرنسا، ولكن قسما هاما منهم سوف يبقى بالجزائر، والحكومة الفرنسية سوف تشجع على ذلك بجميع الوسائل التي تَمْلكها.

إن الفرنسيين سوف لا يعتبرونَ كبقية الأجانب فهم سيتمتعون طيلة ثلاث سنوات بالحقوق المدنية الجزائرية في انتظار اختيار جنسيتهم بصفة نهائية وهذه الخاصية التي امتازت بها الجزائر هي التي تجعل هذه المشكلة معقدة وتجعلها من أهم المشاكل التي على الدولة الجزائرية حلها.

إن سيطرة فرنسيي الجزائر بقيت ساحقة في الميادين الاقتصادية والإدارية والثقافية وهي تتعارض مع المشاريع الأساسية للثورة.

والدولة الجزائرية تستطيع في نطاق سيادتها الداخلية أن تزيل هذه السيطرة بادخال اصلاحات جوهرية تطبق على جميع المواطنين بدون ميز عرقي.

ويجب أن ننبه إلى أن نهاية الامتيازات المتصلة بالحقوق المكتسبة من طرف الاستعمار لا يمكن فصلها عن الكفاح ضد الاستعمار الجديد بصفة عامة.

3) ان اتفاقيات ايفيان تنص على أن الحكومة الفرنسية سوف تبقى لمدة معينة قواتها العسكرية في الجزائر وتحتفظ بقاعدة المرسى الكبير والمطارات العسكرية والمنشآت الذرية في جنوب البلاد.

وهذا الاحتلال العسكري الذي يخف تدريجيا - ابتداء من السنة الأولى بعد تقرير المصير حيث لا يبقى إلا ثمانون ألف جندي ثم يتم الجلاء بعد عامين آخرين - يرتكز على استراتيجية الإستعمار الجديد التي تتخذ محورها افريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وما دام التراب الجزائري محتلا من طرف القوات الأجنبية فإن حرية الدولة الجزائرية ستظل محدودة

والسيادة الوطنية مهددة وأن الأشهر الأولى من الاستقلال ستكون عسيرة بصفة خاصة وأن الحكومة الجزائرية التي ستضطلع بكفاح حاسم ضد الفاشيين الفرنسين يمكن أن تصطدم بالجيش الفرنسي الذي تتمثل مهمته بصفة خاصة في المحافظة على الأقلية الفرنسية.

4) أن المجلس التنفيذي المؤقت لم يتمكن بعد شهرين من تقلد وظيفته من فرض سلطته ومراقبته على الإدارة الاستعمارية التي يعلن موظفوها بما يشير الإجماع مشاركتهم الفعالة في منظمة الجيش السري.

إن تطهير الإدارة واعادة تنظيمها هي ضرورة حيوية، وهذه المهمة تبدو دقيقة جدا نظرا لاتساع رقعة البلاد وحدة المشاكل اليومية وقلة الإطارات الجزائرية ذات الكفاءة التي استشهد كثير منها في حرب التحرير.

5) إن العواقب المادية والمعنوية لعملية الإبادة التي شنت منذ سنوات ضد الشعب الجزائري ستأخذ في الظهور كل يوم بصفة أكثر حدة، وإن مآت الآلاف من الأيتام وعشرات الآلاف من المصابين وآلاف العائلات التي لم يبق فيها إلا النساء والأطفال المهملين تنتظر من السلطة الوطنية القرارات الناجعة التي يفرضها الوضع.

إن الجراحات التي تثخن جسم الشعب عميقة ولا يمكن أن تلتئم إلا بعد عشرات السنين ولكن بعض هذه الجراحات خطيرة جدا يمكن أن تتسبب في عرقلة المجتمع ومنعه من السير إلى الأمام.

إن مليونين من الجزائريين غالبيتهم من النساء والأطفال يغادرون كل يوم المعسكرات التي حبسوا بها ومآت الآلاف من اللاجئين في المغرب وتونس يجب أن يرجعوا إلى ديارهم.

وإن المشاكل الناجمة عن كل هذا الوضع هي مشاكل اقتصادية واجتماعية ولكنها مرتبطة قبل كل شيء بالمفهوم السياسي والنظامي، ولا يكفي أن ننظم حملات وطنية وعالمية لجمع الإعانات ولحل المشاكل (السكن والغذاء والصحة).

إن هذه القضية التي هي أخطر ما تركته لنا الحرب تلخص بصفة فاجعة الانقلابات التي عرفتها بلادنا، وهي لا تتطلب اجراءات جزئية مرتجلة وانما تتطلب حلولا عميقة وقرارات ذات أثر اجتماعي حقيقي في نطاق برنامج عام، أن الثورة الاقتصادية والاجتماعية تبتدئ بهذا الميدان وإلا فإنها تخطئ نقطة انطلاقها، وأنه سيحكم على الثورة ابتداء من هذه التجربة التي ستكون حاسمة بالنسبة لتطورها المقبل.

إن الحكومة الجزائرية المقبلة ستجد نفسها أمام بلاد استنزفت قواها. فهناك مناطق ريفية شاسعة كانت مزدهرة لم تعد الآن إلا قفارا خالية من الحياة وفي المدن الكبرى والمتوسطة نجد البؤس الرهيب يَنْخَرُ السكان الذين يتكدسون في الأحياء القديمة ومدن القصدير، يجب وبدون تأخير علاج هذه الحالة بإيجاد العمل للبالغين وتعليم الأطفال وتنظيم مقاومة الجوع والمرض وارجاع طعم الحياة بإعادة بناء تحطم على نطاق واسع، تراب محتل عسكريا وسلم مهددة بلا انقطاع من طرف المستعمرين المتعنتين وإدارة معادية تتجه إلى التعطيل المنظم واقتصاد فوضوي هذا ما ورثته الجزائر وهي مقبلة على استقلالها.

6) إن السيادة قد استرجعت ولكن بقي أن يعطي محتوى للتحرير الوطني، إن هذه العراقيل التي تعوق انطلاق الدولة الجزائرية الناشئة والبدء في تنفيذ المهام الكبرى للثورة بسبب مناورات العدو الاستعماري.

فبعد أن عارضت الحكومة الفرنسية مدة طويلة استقلالنا أصبحت الآن تحاول توجيه هذا الاستقلال حسب مقتضيات سياستها الاستعمارية.

ان اتفاقيات ايفيان تمثل قاعدة للاستعمار الجديد تحاول فرنسا استعمالها لتمكين هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد. إن المستعمرين الفرنسيين يحاولون ان يجعلوا من قبولنا التكتيكي لاتفاقيات إيفيان نكسة اديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة.

والحكومة الفرنسية لا تعْتمِدُ فقط على قواتها العسكرية وعلى الأقلية الفرنسية لتخريب تطور الجزائر بل إنها ستستغل التناقضات السياسية والإجتماعية في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتحاول أن تجد ضمنها موضوعين قد ينسلخان عن الثورة وينقلبان ضدها. وهذا التكتيك الإستعماري يمكن تلخيصه كما يلي : بعث قوة ثالثة ضمن جبهة التحرير الوطني الجزائرية تتكون من الوطنيين المعتدلين الذين يقتنعون بالاستقلال ولكنهم يعارضون كل عمل ثوري حقيقي ثم ترك عناصر القوة الثالثة تتضارب مع المناضلين والإطارات التي تبقى وفية للمصالح الشعبية ولمقاومة الإستعمار، أن رغبة الحكومة الفرنسية هو أن تتغلب النزعة المعتدلة في الجبهة على القوى الثورية وهذا ما يجعل ممكنا تجربة تشترك فيها فرنسا وجبهة التحرير في نطاق الاستعمار الجديد.

واننا نكون بعيدين عن الواقع إذا ظننا أن الثورة سوف تنطلق بدون عائق. إن القاعدة الاستعمارية الجديدة التي تدعونا اليها فرنسا هي في الواقع ملتقى جميع القوات المعادية للثورة، إن فرنسا تريد أن تجذب إليها بواسطة المليارات فئة كاملة من

الناس الذين يحدوهم الجشع والطموح الشخصي أو الذين تربوا على المنافع القذرة المنجرة لهم من الحرب الإستعمارية.

وستحاول استغلال نقائصها وأخطائنا لقلب تيار الثورة وتنظيم القوى المعارضة، وإن توضيح أهدافنا والتحليل السليم الدقيق لنقائصنا وما بقي ناقصا أو غامضا أو تقريبا من مطامحنا وأفكارنا هو الذي يجعل قوى الشعب الجزائري الثورية الموزعة اليوم حقيقة واعية منظمة ومتفتحة للمستقبل.

4) نقائص ج. ت. و. قلة وعي مناف للثورة

ان جبهة التحرير الوطني نظرت في بداية العمل الثوري في فاتح نوفمبر 1954 إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني فقط، ولم تقدر كل ما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات ذات طبيعة مختلفة في الوعي الشعبي والمجتمع الجزائري عامة.

1) كانت جبهة التحرير الوطني تجهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف، والقليل الذي كانت تعرفه كان يتعلق بوضعية راكدة في الظاهر منذ زمن طويل وكانت الأحزاب الوطنية تنظر لها بنظرة المتكاسلة على أنها واقع حقيقي.

ويجب قول الحقيقة، بأن جبهة التحرير الوطني التي هي نزعة طلائعية كانت في بدايتها قد انفصلت إلى حد ما عن أساليب ومناهج ومفاهيم الأحزاب القديمة ولكن هذا الإنفصال لا يمكن أن يكون سليما ونهائيا إلا إذا اقترن منذ البداية بجهد عظيم للتمييز الإيديولوجي وبخطة طويلة المدى تكون في مستوى الأحداث المتلاحقة التي أثارتها في المجتمع الجزائري،

غير أنه لم يتم شيء من هذا تقريبا باستثناء ما وقع في إطار صيغة عاجلة ترمي عند بداية الثورة إلى بعث الحركة الوطنية.

ولم تهتم جبهة التحرير الوطني بأن تتجاوز إيجابيا الهدف الوحيد المسجل في البرنامج التقليدي للحركة الوطنية وهو الاستقلال ومن جهة أخرى كانت تغفل النظر إلى احتمال تدخل عاملين أساسيين على مدى قصير أو طويل لم تكن الحركة الوطنية التقليدية تدركهما بتاتا وهما طابع الحرب الإستعمارية نفسها في بلد توجد به نسبة هائلة من المستوطنين الأجانب الذين كانوا في نفس الوقت يقومون بدور الممثل والعميل والمساعد للاستعمار الفرنسي، ثم ان الكفاح المسلح والتجنيد الجماعي للشعب المستعمر اللذين تضعضع بهما أساس النظام الاستعماري العريق لا يمكن أن تجريا أبدا حسب خطوط هزيلة وسير ساذج يصل بدون عائق إلى التحرر الوطني، ان رد الفعل الحتمي على اضطهاد واستعمار كلي لا يمكن أن يكون غير النظرة الانقلابية السريعة والآلية لكل المجتمع المضطهد وهذه النظرة الانقلابية التلقائية تستكمل في نفس الوقت وبطريقة حتمية لا رجعة فيها بالبحث واستكشاف نظم جديدة وأساليب جديدة للتفكير والعمل وبكلمة مختصرة بعملية تسلسل من التحولات المستمرة تشكل تيار الثورة نفسه.

ورغم أن نظرة الشعب للعالم الذي يعيش فيه من خلال عنف الحرب والإنقلابات الإجتماعية هي نظرة غامضة وغير محددة فإنها تتواصل في سير عقلي متدرج في التفكير والبحث بصورة إجمالية عامة ما دام الكفاح المسلح مستمرا والحوادث تتلاحق أمام عينيه فيلاحظها دون اللجوء إلى السابقة أو المثل أو القياس.

وهذه الاصالة التي هي ثمرة الحاجة والتصور الصادق من طرف الشعب للعالم الثوري والتجربة الجماعية التي يعيشها. لم تؤخذ أخذا كافيا بعين الاعتبار في حين أنها تشكل أحد المكاسب الأساسية للثورة.

2) وعلى عكس كل هذا شاهدنا ونشاهد تباعدا خطيرا بين الوعي الجماعي الذي نضج طويلا باتصاله بالواقع من جهة وبين ممارسة جبهة التحرير الوطني في كل المستويات من جهة أخرى، وقد حلت هذه السلطة بصورة مطلقة وفي غالب الأحيان محل المسؤولية السياسية التي لا تنفصل عن الجهد المذهبي مستعملة تفسيرات متظاهرة بروح الأبوة المتعالية.

إن هذا المفهوم عن السلطة الذي كان دائما يقوم على أساس الكفاح التحريري فقط يضاف إليه انعدام أي مجهود إيديولوجي ثابت قد تسبب في حصر مفهوم السلطة غالبا في مظهرها التكتيكي الذي سرعان ما أحدث مفاهيم وأفكارا يمكن وصفها بالنزعة المنافية لروح الثورة.

3) إن جبهة التحرير الوطني بالرغم من معارضتها العنيفة للإقطاعية ومحاربة أسسها الإجتماعية التلقائية لم تقم بأي مجهود لتنجو هي نفسها من آثار تلك الإقطاعية في بعض الجوانب من نظامها لأنها تناست بأن مفهوم المسؤولية المتطرفة وعدم المقاييس الصحيحة وانعدام الثقافة السياسية هي التي تساعد على خَلْقِ الروح الإقطاعية أو على بعثها من جديد.

ليست الروح الاقطاعية أمرا يتعلق فقط بطبقة اجتماعية معينة ذات سيطرة تقليدية تستمدها من ملكية الأراضي واستغلال الغير بصفة أن حقيقة أمرها في البلاد الإفريقية الأسيوية كبقية من

بقايا عهد تاريخي بائد تتمثل بأشكال مختلفة حتى في الثورات الشعبية التي ينقصها الوعي العقائدي.

وكما وجدت اقطاعية زراعية يمكن وجود اقطاعيات سياسية ومجموعات فوضوية من القادة ورؤساء وفرق متحزبة من الزبائن والأشياع والسبب في ذلك هو عدم التربية الديمقراطية في صفوف المناضلين السياسيين وبين المواطنين على العموم.

وزيادة على روح الإقطاعية التي طالما صبغت حياة المغرب منذ انتهاء القرون الوسطى في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدينية والتي عجزت جبهة التحرير عن اجتثاث جذورها فإنه يمكننا أن نلاحظ أثرا من آثارها وهي نزعة الحكم المتظاهر بروح الأبوية المترفعة وهي نزعة تشكل عنصر تعطيل حقيقي للتكوين السياسي وللمبادرة الواعية الخلاَّقة عند المناضل والمواطن، وهي تتمثل في نوع من السلطة البالية المتَّصِفَةِ بعطف زائف مناف للروح الشعبية ومن شأنه أن يحدث مفهوما صبيانيا للمسؤولية إن الخلل الذي اعترى القيم الثورية وكان من نتائجه أيضا أن عوض نقص التكوين السياسي بسلوك مظهري يتمثل بالشكلية. وهكذا أصبحت الثورية والوطنية مجرد تهويس ومواقف مضطربة تتصف بالغلو وتنجم عنها نزعة رومانطيقية تافهة وميول غير سليمة إلى تضخيم البطولات الذي يتنافى مع طباع شعبنا في التواضع والبعض يغتنمون هذه النزعة الشكلية كفرصة كاذبة يبررون بها إهمالهم للعمل الثوري الذي تؤديه الجماهير الشعبية بروح من المثابرة والتواضع خلال مجهوداتها العملية الملموسة ومهامها التي تؤديها في بساطة، كما تواجه العراقيل بنفس الروح المتواضعة.

4) هناك نفسية أخرى يجب أن نندد بها لأنها تسببت في ماضي حياتنا السياسية في إحداث خرائب لا حصر لها وهي توشك اليوم وبنفس الأهمية التي توجد في بقايا الإقطاعية أن تحدث ضررا فادحا بالثورة ونعني بها نفسية البورجوازية الصغيرة، ان انعدام مذهب صارم عند جبهة التحرير الوطني قد أتاح لهذه النفسية أن تتفشى داخل صوف عدد كبير من الإطارات والشباب.

ان عادات الليونة والتسامح المتأتية من الأحزاب القديمة التي يتكون أنصارها من سكان المدن والهروب من الواقع لفقدان كل تكوين ثوري والتشبث بالروح الفردية في المناصب القارة والمنافع والترضية التافهة للكبرياء الفردية والأحكام الخاطئة التي توجد عند البعض ازاء الفلاحين والمناضلين المتواضعين إن كل هذا يشكل طابعا بارزا من النفسية البورجوازية الصغيرة.

إن هذه النفسية المطبوعة بطابع فكري مزعوم تجذب نحوها بدون شعور جميع المفاهيم المشوهة والمؤذية من العقلية الغربية وبالإضافة إلى ذلك فإنها تمثل من خلال طبقة بيروقراطية جديدة هوة سحيقة تفصلها عن أغلبية الشعب.

إن الفقر الإيديولوجي لجبهة التحرير الوطني والعقلية الإقطاعية ونفسية البورجوازية الصغيرة، وهما من النتائج غير المباشرة لهذا الفقر الإيديولوجي إن كل ذلك يوشك أن يؤدي بالدولة الجزائرية المقبلة إلى بيروقراطية تافهة ومعادية للشعب في واقع الأمر إن لم تكن في المبدإ نفسه.

5) إن من الأسباب الرئيسية التي عاقت تطور جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الميدان الايديولوجي وساهمت في

تفاهم نقائصها وأثرت تأثيرا فادحا على الحالة العامة بالجزائر أثناء الحرب تكمن في الهوة التي فصلت بين القيادة والجماهير الشعبية.

ان انتصاب المرجع الأعلى لجبهة التحرير الوطني الجزائرية في الخارج منذ نهاية السنة الثالثة للكفاح - بالرغم من أنه كان نتيجة لحاجة تقتضيها الظروف آنذاك - قد تسببت في ايجاد قطيعة بين القيادة والواقع الوطني، وقد كان من الجائز أن تكون هذه القطيعة قاضية على الحركة التحريرية كلها. وكان من النتائج الواضحة لهذه الحالة هو تدني الوعي السياسي لدى المنظمات التي بقيت في مكانها أو المنظمات التي جرتها القيادة خلفها أو أنشأتها في الخارج ويجب أن نفهم من انعدام الوعي السياسي فقدان خطة عامة مكونة ايديولوجية تربط بين الجزائريين في الداخل والخارج، ويجب أن نفهم أيضا من فقدان الوعي السياسي السماح في فترة الكفاح المسلح بوجود تيارات سياسية متنافرة الأمر الذي جعل من بعض المسؤولين أحيانا بدون مهمة واضحة، ومن جهة أخرى فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اندمجت منذ انشائها في قيادة جبهة التحرير الوطني قد ساهمت في إضعاف مفهوم الدولة ومفهوم الحزب على السواء.

ان تداخل مؤسسات الدولة ومؤسسات جبهة التحرير الوطني الجزائرية جعل من هذه الأخيرة مجرد أداة ادارية للتسيير.

إن تجربة سبع سنوات ونصف أثبتت أنه من غير إيديولوجية ناضجة ومنسجمة مع الواقع الوطني وجماهير الشعب، لا يكون هناك حزب ثوري، تلك هي حقيقة الحزب وإيديولوجيته، وبدون هذين الأساسين لا وجود للحزب اطلاقا.

الثورة الديمقراطية الشعبية

ان حرب التحرير التي قام بها الشعب الجزائري المظفر تعيد للجزائر سيادتها الوطنية واستقلالها ولم تنته المعركة بذلك، بل بالعكس يجب أن تستمر لتوسيع ودعم انتصارات الكفاح المسلح بالتشييد الثوري للدولة والمجتمع، ومهام الثورة الديمقراطية الشعبية تتطلب تحليل المعطيات الموضوعية للواقع.

1) خاصيات الجزائر

لقد نفضت الجزائر من حيث وضعها العام منذ وقت السيطرة الاستعمارية وعهد شبه الإقطاعية أن هذه الخاصية المزدوجة لن تزول تلقائيا مع الحصول على الاستقلال وأنها سوف تبقى ما لم يتحقق التحول الجذري للمجتمع.

أ) البلد المستعمر

خضعت الجزائر أكثر من قرن من الزمن لهيمنة أجنبية أساسها الإستيطان على أوسع نطاق والاستغلال الإمبريالي، إن المستعمرين الفرنسيين قد قاموا من خلال الحرب بإبادة الشعب والمجتمع في الجزائر وتدميرهما تدميرا منظما. فهذا العمل وهو يتعدى الغزو الإستعماري البسيط الذي يقصد منه ضمان الاشراف على الثروات الطبيعية للبلاد قد استهدف احلال سكان أجانب مكان أهل البلاد بكافة الوسائل، والواقع أن الغزاة الفرنسيين حاولوا في خضم أحداث القرن التاسع عشر أن يطبقوا من جديد على الجزائريين عملية الإبادة التي أذابت مجتمع هنود أمريكا ابتداء من نهاية القرن الخامس عشر.

وفشل هذه الخطط المنافي للطبيعة مرده إلى مسألة أن المجتمع الجزائري وقد كان منظما في إطار أمة واعية ومتطورة قد تمكن من تعبئة كل قواه وقيمه مدة أربعين سنة لمواجهة هذا الخطر. إن العوامل التي دعمت المقاومة الوطنية زمنا طويلا كان بعضها يتمثل في ازدهاره الاقتصادي والحيوية الكبيرة لشعبه وتقاليده في الكفاح وانتمائه إلى ثقافة وحضارة مشتركتين للمغرب الكبير والوطن العربي.

غير أن هذه الروح القتالية على مر السنين وأن لم تتمكن في نهاية المطاف من دفع المحتل قد كان لها الفضل التاريخي في أن تعارض إلى درجة كبيرة عمل الإبادة وأن تحافظ على دوام المجتمع، وإذا لم يتمكن الاستعمار الفرنسي من تحقيق هدفه الأول تحقيقا كاملا فإنه تسبب بطرق أخرى في تخلف المجتمع الجزائري وموته البطيء.

ان نزع المكلية الجماعية عن الأراضي والترحيل المنظم للجزائريين وطردهم إلى المناطق الجدبة واغتصاب ونهب الثروات الطبيعية للبلاد والأملاك الوطنية وخنق الثقافة وأبسط الحريات قد تولدت عنها النتائج التالية :

1) الاستيطان المكثف تدريجيا لسكان أجانب وهو في نفس الوقت وسيلة للإمبريالية ومجتمع استعماري يكرس نفسه لخدمة القيادة السياسية والإدارية للاستعمار ولاستغلال الشعب الجزائري.

2) اقامة وتوطيد هياكل اقتصادية واستراتيجية للإمبريالية الفرنسية في الجزائر ويدخل هذا في اطار هيمنتها على المغرب الكبير وافريقيا السوداء.

3) حصر المجتمع الجزائري الذي سلب بهذه الصفة وسائله وامكانياته في حدود ضيقة يكون فيها بمنآى عن التطور الحديث. وهكذا حكم عليه الاستعمار بالتخلف والعودة به إلى النظام الاقطاعي وطريقة العيش البائدة.

ب) البلد شبه الإقطاعي

ان الجزائر كأغلب بلدان افريقيا وآسيا قد عرفت الإقطاع نظاما اقتصاديا واجتماعنا، وهذا النظام يمتد نسبيا إلى أيامنا بعد أن خضع منذ 1830 لسلسلة من التحولا ت، والإقطاع مفهوم للمجتمع يتناسب مع حقبة من تطور تاريخ الإنسانية وهذه الحقبة قد تم الآن تجاوزها، ان الاقطاع يشكل عنصرا رجعيا بائدا.

1) لقد سارع الاقطاعيون الجزائريون وقت الغزو الاستعماري وقد كان الشعب يكرههم ويبغضهم منذ ذلك الحين إلى التحالف مع العدو غير مترددين في المشاركة في حرب النهب والقمع التي كان يقوم بها، وقد كان على الأمير عبد القادر رئيس الدولة الجزائرية وصانع المقاومة أن شن عليهم حربا شنعاء وبذلك ضرب تحالفهم في معركتي محارز والمنة عام 1834 وقضى عليه.

ان الاستعمار كان يعتمد في سياسته التقليدية على الاقطاعيين الجزائريين باستمرار ليتصدى للمطامح الوطنية، وقد اتخذ الاستعمار أمرا عام 1838 لانقاذهم من التدمير والثأر الشعبي ولتنظيمهم في سلك دائم. إنّ الاقطاعية الجزائرية قد تدرجت لتصبح ادارية بعد أن كانت من مصدر عسكري وريفي، ولقد مكنها هذا الدور من مواصلتها استغلال الشعب وتوسيع ممتلكاتها العقارية في الريف، فسلك «القياد» على النحو الذي انتقل به الينا يعد أحسن تعبير عن هذه الإقطاعية وأن مع هذه

الإقطاعية الزراعية و الإدارية يجب ذكر وجود نوع آخر من الإقطاع وهو الحركة المرابطة للاخوانيات الكبرى، ان هذا الإقطاع الأخير الذي كان قبل 1830 ودوريا حتى 1871 قد لعب دورا في الكفاح الوطني غالبا ما كان يتحول وبصفة جزئية إلى اقطاع اداري، وهو مافتئ في سياق السياسة الاستعمارية القائمة على تعميم الجهل يستغل الشعور الديني بالخرافات والأعمال الباطلة وهكذا أصبح الإقطاع معاون الاستعمار الطبيعي بعد أن كان حليفه في أول الغزو.

ولقد مكن الشعب الجزائري المتحرك في اطار كفاح التحرير وقد زعزع الهيكل الاستعماري، الضربة القاضية للاقطاع بصفته منظمة ادارية ودينية.

2) غير أنه إذا قضي على الإقطاع في شكله المنظم فإن بقاياه العقائدية ومخلفاته الإجتماعية لا تزال حية، فهي ساهمت في تحريف روح الإسلام وقد تولد عنها ركود المجتمع الإسلامي وانحطاطه.

ان الاقطاع وهو ثمرة انحطاط المغرب الكبير في حقبة ما من تاريخه لم يتمكن من البقاء إلا في سياق قيم اجتماعية وثقافية ودينية متدهورة هي الأخرى.

ولذا يعتمد الإقطاع على مبدإ السلطة التحكمية والدينية وهو مصدر الظلم فإن له شكلا طفيليا حادا، وهو يعمل بهذين المظهرين على دوام هياكل ومفاهيم تعداها الزمن وهي : **الروح القبلية والجهوية واحتقار المرأة وتمييزها والجهل العام والعوائق الإجتماعية**، فكل هذه المفاهيم والأعمال الرجعية التي لا تزال شائعة في الحياة الريفية الجزائرية تشكل عقبة في طريق التقدم وتحرير الإنسان، والفلاحون الجزائريون الذين كانوا دوما

يحاربون الاضطهاد والركود الناتجين عن النظام الإقطاعي لا يمكنهم التغلب عليه وحده، **أنه من واجب الثورة أن تصفي نهائيا مخلفات الاقطاع المعادية للوطن والمجتمع ولمصلحة الشعب.**

2) المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني

لقد ظهر منذ غرة نوفمبر 1954 بعد جديد في حياة المجتمع الجزائري التي بقيت راكدة حتى الآن وهو بعد الحركة التي يحددها الإلتزام الجماعي للشعب بالكفاح الوطني ودخوله فيه، ان هذه الحركة من حيث عمقها وامتدادها قد أعادت النظر في كل قيم المجتمع القديم وطرحت مشاكل المجتمع الجديد.

فما هي المقومات الإجتماعية لهذه الحركة وكيف كانت، فهناك شعب بمجموعه وخاصة الفئات المضطهدة.

1) الفلاحون الفقراء الذين ذهبوا أساسا ضحية لنزع الملكية العقارية والتحديد والتمركز والاستغلال من طرف المستعمر، والأمر يتعلق بالفلاحين الدائمين كبارهم وصغارهم أو الموسميين والخماسين الذين قد يضاف اليهم صغار الملاكين.

2) البروليتاريا والمنتمون إليها قليلون وما تحت البروليتاريا المكتظّة أعضاؤه في المدن، ونجدهم في أغلب الأحيان من الفلاحين الذين طردوا من ملكيتهم المنزوعة واضطروا إلى البحث عن عمل بعيدا عن الأرياف بل وحتى إلى الهجرة إلى فرنسا حيث يستعملون غالبا في الأعمال الشاقة بأبخس الأجور.

3) فئة اجتماعية أخرى متوسطة وهي فئة أصحاب الصناعات التقليدية والمستخدمين الصغار والمتوسطين والموظفين وصغار التجار وعددا من أصحاب المهن الحرة وكلهم يكونون ما

نسميه بالبورجوازية الصغيرة، وغالبا ما كانت هذه الفئة تشارك بنشاط في كفاح التحرير بتقديم الإطارات السياسية.

4) هناك أخيرا طبقة بورجوازية نسبيا لا تهم كثير ا تتكون من بعض رجال الأعمال وكبار التجار وأصحاب الصناعات وقليل من رجال الصناعة ويضاف إلى هذه الطبقة بعض كبار الملاك العقاريين وأعيان الإدارة الاستعمارية إن هاتين الطبقتين الإجتماعيتين قد شاركتنا في الثورة دوريا إما عن ايمان وطني أو بصفة انتهازية، وإنه يتعين أن نستثني منهم الإقطاعيين الإداريين المعروفين والخونة الذين انضموا انضماما كليا إلى الاستعمار.

إن تحليل المحتوى الاجتماعي لكفاح التحرير يبين أن الفلاحين والعمال على وجه العموم وهم الذين كانوا يشكلون القاعدة العاملة للثورة وأعطوها الطابع الشعبي أساسا. فدخولهم الجماعي إلى صفوف الثورة قد جذب إليهم من بعد فئات الوطن الإجتماعية الأخرى، وأثار ظاهرة هامة هي : التجنيد الكامل للشباب الجزائري مهما كان أصله الإجتماعي، وبهذا الصدد تتعين الملاحظة بأنه غالبا مان التزام الشباب من البورجوازية بقضية الإستقلال هو الذي أدى بهذه الأخيرة إلى الإنضمام إلى القضية.

ولقد كانت نتيجة الحركة الشعبية تُزَاوجْ هدف الاستقلال إلى هدف أبعد وهو الثورة، ولقد ساهمت بجهدها المتواصل باستمراريته والتضحيات الكبيرة المتولدة عنه في إعطاء الوطني المجزأ شكلا أكثر تجانسا وعلاوة على هذا فإنها مددت هذا الوعي إلى وعي جماعي في اتجاه التغيير الثوري للمجتمع.

ومن نافلة القول أن نركز على هذه الحقيقة التي أعطت حركة التحرير الجزائرية طابعها الخاص وميزتها عن باقي الحركات الوطنية في المغرب الكبير.

إن الثورة الجزائرية ليست وليدة الفكر المجرد أو الصيغ النظرية بل إنها وليدة ضرورة تاريخية حتمية تحكمها الحركة الموضوعية لكفاح التحرير الوطني.

3) المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية

لقد درسنا في كل ما سبق الوضع العام للمجتمع قبيل وحتى وقت حصول الجزائر على استقلالها وكذلك الخاصيات الأساسية لحركة التحرير الوطني.

ان كل مكاسب هذا الكفاح وتنظيمها واتمامها يجب أن تدرس وهنا تكمن المهمة التاريخية للثورة الديمقراطية الشعبية.

وهذا يقتضي بالضرورة جهدا في تحليل وتكوين مناسب وتوجيها صحيحا صارما كما أنه يتطلب اختيارات واضحة وهناك امران اثنان يجب أن نستلهمهما في عملنا.

1) الانطلاق من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية ومطامح الشعب.

2) التعبير عن هذا الواقع على أن نأخذ بعين الاعتبار متطلبات التقدم العصري واكتشافات العلم وتجارب الحركات الثورية الأخرى ومحاربة الإمبريالية في العالم.

كذلك فإنه يجب تفادي الاستلهام من الصيغ الجاهزة دون الرجوع إلى واقع الجزائر الملموس، ويجب بنفس الطريقة أن نحترز من الانجرار إلى خطأ الذين يزعمون الاستغناء عن تجربة الغير وما تقدمه الحركات الثورية في عصرنا.

ترى بماذا تتميز الثورة الجزائرية ؟

لقد استعملت كلمة «الثورة» طويلا في أشكال عديدة بعيدا عن كل محتوى دقيق، والحال أنها ما فتئت تغذي حماس الجماهير الشعبية التي أعطتها قطريا معنى يتعدى حرب التحرير نفسها، إن ما كان ينقصها في السابق وما ينقصها إلى الآن لتستكمل معناها الأوفى يتمثل في الخط العقائدي الذي لا بد منه، فخلال حرب التحرير كانت حركة التحرير نفسها كافية لدفع وجذب المطامح الثورية للجماهير، واليوم وقد توقفت الحركة مع نهاية الحرب واستعادة الاستقلال فإنه من المهم تمديدها دون تأخير على الصعيد العقائدي، **إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب إن تَخْلُف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، أن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب.**

آ) المحتوى الديمقراطي :

تتمثل مهام الثورة في تقوية الوطن الذي أصبح مستقلا بأن تعيد إليه قيمته المكبوتة أو تلك التي حطمها الاستعمار وبعبارة أخرى يجب أن تكون دولة ذات سيادة واستقلال كامل وثقافة وطنية. إن هذه القيم ستكون لا محالة مصاغة ومنظمة في منظار حديث وهذا الأمر يقتضي الغاء الهياكل الإقتصادية والإجتماعية للإقطاع ومخلفاتها وإقامة هياكل جديدة ومؤسسات من شأنها أن تعمل لفائدة تحرير الإنسان والممارسة الكاملة لحرياته وضمانها.

إن الوضع الاجتماعي والثقافي للبلاد يتوقف على ظروفها الإقتصادية، وحتى تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة وموجهة نحو الاستجابة لاحتياجات الجميع في اطار نظام تعاوني، إنه يجب أن تصاغ التنمية في منظار اشتراكي بالضرورة.

إن الفكر الديمقراطي لا يجب أن يكون مجرد تخمينات نظرية، إنه يجب أن يتحقق في مؤسسات الدولة المحددة تحديدا جيدا وفي كل قطاعات الحياة الاجتماعية للبلاد. أن روح المسؤولية وهي المظهر الأوفى للفكر الديمقراطي يجب أن تحل في أي مكان محل مبدأ السلطة الذي كان جوهره اقطاعيا وميزته تسلطية..

ب) المحتوى الشعبي :

نظرا لأن مصير الفرد مرتبط بمصير المجتمع بتمامه وكماله فإن الديمقراطية بالنسبة الينا لا يجب أن تتوقف عند تفتح الحريات الفردية بل يجب أن تكون خاصة تعبيرا جماعيا للمسؤولية الشعبية، إن تشييد دولة حديثة على أسس ديمقراطية مضادة للإمبريالية ومعادية للإقطاعية لا يكون ممكنا إلا بمبادرة الشعب ويقظته ومراقبته المباشرة.

إن مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر مهام هائلة، ولا يمكن إنجازها بطبقة اجتماعية مهما كانت درجة استنارتها. إن الشعب قادر وحده على انجازها على الوجه الأكمل والشعب هو الفلاحون والعمال على العموم والشباب والمثقفون الثوريون.

ان تجربة بعض البلدان المستقلة حديثا تعلمنا أن فئة اجتماعية ذات امتياز بامكانها الاستيلاء على السلطة لفائدتها الخاصة، وبذلك فهي تكبت الشعب وتحرمه من ثمرة كفاحه وتنفصم عنه

للتحالف مع الإمبريالية، فباسم الاتحاد الوطني الذي نستغله بصفة انتهازية تدعي البرجوازية أنها تعمل لفائدة الشعب وتطالبه بدعمها والحقيقة أن نشأتها الحديثة نسبيا وضعفها كفئة اجتماعية بدون أسس راسخة وانعدام تقاليد الكفاح الحقيقية لديها تحد من قدرتها على تشييد الوطن من المطامح الإمبريالية.

أن تولي الحكم في الجزائر يقتضي أن يتم في وضوح، والاتحاد الوطني ليس اتحادا حول الطبقة البورجوازية، ولكنّهُ تأكيد لوحدة الشعب على أساس مبادئ الثورة الديمقراطية الشعبية وهي الوحدة التي على البورجوازية أن تخضع لها مصالحها الخاصة.

إنّ منطلق الثورة والمصلحة العليا للشعب يجعلان من ذلك إحدى الضرورات وسوف تقاس وطنية البورجوازية عندنا بقبولها لذلك وتقديم دعمها لقضية الثورة وعدولها عن إرادة التحكم في مصير البلاد. إن البورجوازية تحمل عقائد انتهازية ميزاتها الأساسية : الانهزامية والديماغوجية وروح التهويل والاستخفاف بالمبادئ وقلة الإيمان الثوري وهي كلها أشياء ترتبط بالاستعمار الجديد.

إن اليقظة تتطلب في القريب العاجل محاربة هذه الأخطار وباتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع توسع القاعدة الاقتصادية للبورجوازية المرتبطة برأسمال الاستعمار الجديد.

ج) من أجل طليعة واعية :

يتطلب تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية انبعاث وتكوين طليعة واعية تتركب من عناصر منحدرة من الفلاحين والعمال عموما والشباب والمثقفين الثوريين.

وستكون مهمة هذه الطليعة وضع فكر سياسي واجتماعي يعكس بوفاء مطامح الجماهير في اطار الثورة الديمقراطية الشعبية، ان الثورة ليست مجموعة اجراءات عملية نطبقها بطريقة فاترة وبيروقراطية، إنه لا يوجد عقيدة جاهزة بل مجهود عقائدي متواصل وخلاق.

لقد أحدثت حرب التحرير خلال سبع سنوات ونصف تقلبات كبيرة في المجتمع الجزائري، فهذا الوضع الجديد وإقامة النظام السياسي الجديد بكامله الذي يتطلبه، يفرضان بعث فكر جديد :

1) ان تشييد دولة عصرية وتنظيم مجتمع ثوري يفرضان اللجوء إلى طرق ومقاييس عملية في المجالين النظري والعملي، فيجب أن يعتمد تصور وممارسة المسؤولية السياسة على التحليل الموضوعي للأحداث والتقدير الصحيح للوقائع. وذلك يفترض أيضا روح بحث منهجي ومجهود تنقيب ملموس.

2) إن ذلك لن يكون طبعا دون الرفض الجازم لكل أشكال النزعة الذاتية وهي الإرتجال وسوء التقدير وعدم الوضوح الفكري والنظرة المثالية للواقع بالوقوف فقط عند المظاهر البراقة والمجانية، كما أنه يتعين الاحتراز من مغبة النزعة الأخلاقية وهي نزعة الفكر المثالي والصبياني التي تتمثل في تغيير المجتمع وحل مشكلاته باستعمال القيم الأخلاقية وحدها، أن في ذلك تصورا مخطئا ومشوشا للعمل الثوري في مرحلته البناءة، ان غلبة النزعة الاخلاقية التي يدعو البعض اليها بمحض ارادتهم هي العذر السهل للعجز عن التأثير في الواقع الإجتماعي وتنظيمه تنظيمًا ايجابيا، فلن يقتصر المجهود

الثوري على نوايا حسنة مهما كانت صراحتها بل أنه يتعين استعمال المواد الموضوعية بوجه خاص، ان القيم الاخلاقية الفردية وان كانت محترمة وضرورية لا يمكن أن تكون قاطعة حاسمة في بناء المجتمع، فالمسيرة الصحيحة لهذا المجتمع هي التي تخلق شروط تطورها الجماعي.

د) من أجل مفهوم جديد للثقافة :

إن ضرورة خلق فكر سياسي واجتماعي تغذيه مبادئ علمية وتتم حمايته من ترهات الفكر تبين لنا أهمية إحداث تصور جديد للثقافة وستكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية وثورية وعلمية :

1) ان دورها كثقافة وطنية يتمثل في مرحلة أولى في اعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها ونجاعتها كلغة حضارة، لذلك فإنها سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لادخالها في الحياة الفكرية وتربية الشعور الوطني، فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية.

2) إنها ستساهم بوصفها ثقافة ثورية في عمل تحرير شعب يعمل لتصفية مخلفات الاقطاع والخرافات المعادية للمجتمع والعادات الفكرية والتقليدية، ولن تكون ثقافة فئة تصد ابوابها عن التقدم ولا ترفا فكريا، وهي سوف تنير بصفتها شعبية ونضالية كفاح الجماهير والكفاح السياسي والإجتماعي بمختلف

أشكاله وبتصورها ثقافة نشيطة في خدمة المجتمع فإنها ستساعد على تطوير الوعي الثوري عندما تعكس باستمرار مطامح الشعب وواقعه وانتصاراته الجديدة وكذلك كل أشكال تقاليده الفنية.

3) ان الثقافة الجزائرية وهي ثقافة علمية في وسائلها وابعادها يجب ان تَحَدَّدَ حسب طابعها العقلاني وتجهيزها التقني وروح البحث التي تنشطها وانتشارها المنهجي المعمم على كل مستويات المجتمع.

من هنا نستنتج ضرورة العدول عن التصورات الروتينية التي يمكن أن تعوق المجهود الخلاق وان تشل التعليم بما يزيد في خطورة الجهل الموروث عن الهيمنة الاستعمارية، ان هذه الضرورة تفرض نفسها خاصة وأن اللغة العربية قد تأخرت باعتبارها وسيلة ثقافة علمية عصرية يجب ترقيتها حتى تقوم بدورها في المستقبل بأساليب عملية ومهذبة جدا.

والثقافة الجزائرية بهذا المفهوم يجب أن تكون الرباط الحي والضروري بين الجهد العقائدي للثورة الديمقراطية وبين المهام العملية واليومية التي يتطلبها تشييد البلاد.

وبهذا الصدد فإن الرفع الضروري للمستوى الثقافي للمناضلين والإطارات والمسؤولين والجماهير بصفة عامة يكتسي أهمية أساسية.

انه سيمكن على وجه الخصوص من تعليم الجميع روح العمل وبالتالي سيرتفع الإنتاج في كافة الميادين ويجب على الطليعة الثورية للشعب أن تعطي المثل بِرفْعِ مستواها الثقافي الخاص وبأن تجعل منه شعارها الدائم.

ويجدر التذكير هنا بأن الفلاحين والعمال وهم الضحايا الأساسيون للجهل الذي فرضه الاستعمار سوف يستفيدون من رفع المستوى الثقافي حتى يواجهوا بنجاعة المهام والمسؤوليات التي تضعها الثورة على عاتقهم.

كما أنه يتعين التنديد هنا بشدة بالنزعة المتمثلة في عدم تقدير المجهود الفكري حق قدره وفي الدعوة أحيانا إلى معاداة المثقفين.

وغالبا ما نجد لهذا الموقف نقيضا آخر يلتقي في أكثر من نقطة باخلاقية البورجوازية الصغيرة ونعني بهذا ذلك التصور المتمثل في استعمال الإسلام لأغراض ديماغوجية تفاديا لطرح المشكلات الحقيقية، اننا ننتمي حقا إلى الحضارة الإسلامية التي أثرت في تاريخ البشرية تأثيرا عميقا ومستمرا غير أننا نتنكر لهذه الحضارة ونسيء خدمتها اذا ما اعتقدنا بأن نهضتنا تخضع لصيغ ذاتية بسيطة في السلوك العام وفي ممارسة الشعائر الدينية.

وهذا يعني الجهل بحقيقة أن الحضارة الإسلامية كبناء عملي للمجتمع بدأ وتواصل طويلا عبر الزمن بمجهود ايجابي على صعيد العمل والفكر معا أي الاقتصاد والثقافة، وزيادة على ذلك فإن روح البحث التي تنشطها وانفتاحها العقلاني على العلم والثقافات الأجنبية وعالمية العصر قد خلقت كلها بينها وبين الحضارات الأخرى تبادلا خصبا، انها قبل كل شيء مقاييس الخلق والتنظيم الفعال للقيم والإسهامات التي جعلتها تشارك بدرجة كبيرة في التقدم الإنساني في الماضي، وأنه من هنا يجب أن تنطلق كل نهضة حقيقية.

وبمعزل عن هذا المجهود الذي يجب أن يبذل باديء ذي بدء على أسس ملموسة ووفق عملية منظمة تنظيما دقيقا فإن الحنين

إلى الماضي يكون مرادفا للعجز والبلبلة وبالنسبة الينا فإ ن الإسلام الذي يتخلص من البدع والأوهام التي خنقته وحرفت وهزت جوهره يجب أن ينعكس علاوة على كونه دينا في هذين العاملين الأساسيين : الثقافة والشخصية.

ولا حاجة لبيان أهمية تطور شخصيتنا المرتبطة بالمقتضيات المختلفة للثقافة الوطنية الثورية والعلمية، ان كفاح التحرير المظفر قد ابرز معالمها الكبرى التي ظلت مجهولة عن قصد أو عن غير قصد وستتقوى الشخصية الجزائرية في المستقبل أكثر فأكثر نظرا لقدرة شعبنا الكبيرة على مسايرة العصر دون قطع الصلة بماضيه، فالطليعة الواعية للشعب الجزائري وهي موجهة نحو تحقيق المهام الثورية ستبدأ أولا بتعبيد الطريق المؤدية إلى التقدم الجماعي للمجتمع بتصفية مخلفات الأنظمة التي ولت بتبديد أنواع اللبس والخرافات الديماغوجية، وهذه قيمة وثمرة نجاح الثورة الشعبية.



لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية

يجب صياغة عملنا والقيام به على الصعيدين الإقتصادي والاجتماعي وفي المستوى الدولي حتى يتسنى لنا تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبقايا الإقطاع وحتى نضع هياكل المجتمع الجديد الذي يجب تشييده على أسس شعبية ومعادية للإمبريالية، ونعني باختيار خطوط العمل هذه :

- بناء اقتصاد وطني
- انتهاج سياسة اجتماعية تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية وتحسين المسكن والوضع الصحي وتحرير المرأة.
- انتهاج سياسة دولية أساسها الاستقلال الوطني ومحاربة الامبريالية.

1) بناء اقتصاد وطني

أ) لمحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر المستعمرة

1) ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد استعماري تسيطر عليه فرنسا كليا وتحت أيد أجنبية.

فهو مصدر للمواد الأولية وسوق للمواد المصنوعة، وتنعكس تبعيته في كبر حجم المبادلات الخارجية بالنسبة للإنتاج الوطني وحصة فرنسا منها وفي حجم الإعتمادات وتعديل

ميزان الحسابات وانعدام التصنيع الجدي، فظلت الجزائر الزبون الأول لفرنسا وممونها الأول.

ولقد استولت أقلية استوطنت البلاد تحت جناح الغزو وبفضل دعم المستعمر على أهم وسائل الإنتاج والتمويل، فهي تملك أهم الأراضي المنتجة (2.726.700 هكتارا) وتحتكر البنوك والنشاط الصناعي (90 ٪ من المجموع الكلي أنها تحتكر الإطار التقني والإداري للبلاد.

2) **ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد مختل التوازن وغير متناسق.**

يتواجد فيه قطاعان تربط بينهما شبكة تجارية هشة.

أ) القطاع الأول قطاع رأسمالي عصري ونشيط بالفعل موقعا أماميا للإقتصاد الفرنسي، وهو يشمل الفلاحة الأوروبية المخصصة لأسواق المدن والتصدير ومختلف فروع الصناعة والنقل والتجارة الكبيرة والخدمات، والمشاركة الجزائرية الوحيدة تتجسد في اليد العاملة.

ب) القطاع الثاني قطاع تقليدي يعيش منه السواد الأعظم من الجزائريين أي 5225.000 شخصا، وهو لا يزال يحتفظ بالهياكل الموروثة عن الماضي ويسيطر عليه الاقتصاد الاستهلاكي وعلاقات الإنتاج التي كانت تميز عَصْرَ ما قبل الرأسمالية، وتكاد تكون الوسائل التقنية والمالية.

3) **العواقب الاجتماعية للهيمنة الاستعمارية**

ان الحالة الإجتماعية المتردية الناتجة عن هذا الاقتصاد التابع وغير المتناسق والمسيطر عليه، يعاني منها مجموع الجزائريين عناء شديدا وهي تبرز في التباين الموجود بين المَدْخول.

فمجموع فرنسي الجزائر يملكون معدل دخل سنوي يفوق 350.000 فرنك لكل فرد بينما يقل معدل الدخل السنوي بالنسبة للجزائريين عن 50.000 فرنك، وهذا المعدل لا يصل مبلغ 20.000 فرنك اذا كان الأمر يتعلق بالجماهير التي تعيش من القطاع التقليدي.

كما أن العواقب الإجتماعية تظهر في عدم دمج مليونين ونصف مليون جزائري في دائرة النشاط الإقتصادي حيث أنه يوجد 990.000 عاطل عن العمل : في المدن ومليون ونصف مليون عاطل في الأرياف وهي تتجلى كذلك في الهجرة الريفية وفي هجرة 400.000 جزائري إلى فرنسا وفي الأمية (فأكثر من 5/4 الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 6 سنوات لا يعرفون القراءة ولا الكتابة) وفي نقص وتدهور قطاع السكن والحالة الصحية وكل هذا يعكس تكاثر الأحياء القصديرية والأكواخ وقلة المنشآت الصحية في الأرياف.

ب) مبادئ سياستنا الاقتصادية

1) ضد الهيمنة الأجنبية والليبيرالية الإقتصادية :

ان طموح شعبنا إلى التنمية الاقتصادية وإلى رفع مستوى معيشته طموح عميق شامل لا يقاوم.

وقد علمتنا تجربة البلدان حديثة الإستقلال العدول عن أساليب الليبيرالية التقليدية لإجراء تحول حقيقي في المجتمع.

ذلك أن مثل هذه الأساليب تزيد في خطورة فوضى السوق وتدعم التبعية الإقتصادية للإمبريالية وتجعل من الدولة مؤسسة تنقل الثروات وتضعها في أيدي الأغنياء والمحظوظين وتغذي نشاط الفئات الاجتماعية الطفيلية المرتبطة بالامبريالية.

فالبورجوازية المحلية ستعمل على خلافة الأجانب تدريجيا في القطاعات الإقتصادية غير المنتجة، وبينما تحقق هذه البورجوازية ثراءها سيظل الشعب أسير البؤس والجهل.

ان ضعف الدخل القومي والإدخار الخاص وهروب الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من البلاد وتوجيه الرأسمال المحلي نحو المضاربات كالربح الجشع والريع والربا وعدم استعمال المصدر الهائل لليد العاملة، كلها عوامل توجب محاربة الطريقة الرأسمالية للتنمية ولا يمكن لحزبنا أن يعهد بحل المشكلات الأساسية المطروحة في البلاد إلى البورجوازية الناشئة والمرتبطة بحكم طبيعة أنشطتها بدائرة الإقتصاد الإمبريالي.

ان نسبة الرأسمال المحلي كانت لا تتعدى 8 ٪ من مجموع 4500 مليار من الاعتمادات الخاصة الموجودة في الجزائر عام 1954، وبالتالي فإنه لا يمكن لبلادنا أن تترك اقتصادها في أيدي الاحتكارات الأجنبية وننتظر منها تنميته وتطويره وليس لنا أن نعتبر المساعدة الأجنبية الا قوة اضافية بسبب تردد أصحاب رؤوس الأموال في توظيف أموالهم في الاستثمارات التي لا توفر لهم ربحا كبيرا وبسبب ضعفهم المنتظر في توفير الاحتياجات الفورية وبسبب شروط العمل التي يضعونها مسبقا.

2) من أجل سياسة تخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية :

ان متطلبات التنمية الإقتصادية في البلاد تستوجب القضاء على تسلط الاحتكارات وذلك بمراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج ومع فرنسا أولا وبإزالة العراقيل الداخلية بإدخال تغيير

جذري على هياكل الحياة الريفية وتصنيع البلاد من أجل توفير حاجيات الشعب.

ولن تتحقق هذه الغايات الا بانتهاج سياسة التخطيط وتولي الدولة شؤون الاقتصاد بمشاركة العمال، فالتخطيط ضرورة حيوية يمكن وحدها تراكم رأس المال اللازم لتحقيق تصنيع مفيد خلال فترة قصيرة نسبيا، وتركيز أهم قرارات الاستثمارات والقضاء على أنواع التبذير والمصاريف الباطلة التي يعود سببها إلى التنافس بين المؤسسات وسوف يمكن مساهمة العمال في تسيير شؤون الاقتصاد من مراقبة التخطيط وتنفيذه وتكييفه التدريجي مع الإمكانات الموجودة.

ان التخطيط سيلاقي في وضعنا الراهن عوائق هائلة من بينها نقص في رأس المال وعدم وجود الإطارات المختصة والتأخر الثقافي، غير أن حزبنا يفضل التخطيط في عملية الاختيار بين الركود في اطار ليبرالي والتقدم عن طريق التخطيط الاقتصادي فوضع التخلف الاقتصادي والثقافي يفرض علينا بذل جهد كبير جدا واستثمار كل الثروات المادية والبشرية استثمارا كاملا من أجل تنمية البلاد وانجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية.

ولن يتم بناء الإقتصاد على أسس جديدة الا بانقلاب جذري في الهياكل الحالية.

ج) المهام الاقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية

1) الثورة الزراعية :

في الإطار الجزائري تقتضي الثورة الديمقراطية الشعبرة ثورة زراعية بالدرجة الأولى.

ان خلق سوق داخلية وبداية التصنيع يتوقفان على القيام بثورة حقيقية في الحياة الريفية والثورة الزراعية مهمة أولية ذات جوانب ثلاثة متكاملة : اصلاح زراعي، تحديث الفلاح والمحافظة على الثرْوَة العقارية.

أ) الاصلاح الزراعي

لقد كان الاستقلال محط آمال جمهور الفلاحين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في الأمة والذين كانوا القاعدة العاملة خلال حرب التحرير وقد حملوا العبء الثقيل منها، ومن شأن الاستجابة لمصالحهم المادية والثقافية وتحقيقها رفع حجم الإنتاج في البلاد وخلق سوق للصناعة واعادة الاستقرار إلى الأرياف التي استنزفتها الحرب الاستعمارية.

أما توفير الأراضي الضرورية لإجراء إصلاح زراعي جذري فإنه يتطلب القضاء على القواعد الإقتصادية للاستعمار الزراعي وتحديد الملكية العقارية على وجه العموم.

ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن نوعية الزراعات التي يستثمرها كبار المعمرين وكبار الملاكين الجزائريين في أراضيهم ودرجة ادخال الوسائل العصرية في استثماراتهم يدفعان بحزبنا إلى المطالبة باقامة نظام تعاوني لاستصلاح الأراضي وتقسيمها دون تجزئتها، وهذا الحل يجب العمل به وفق انضمام ارادي من جانب الفلاحين لتفادي العواقب الوخيمة لأشكال الاستثمار المفروضة ولن يتم الاصلاح الزراعي الا بالعمل بشعار (الأرض لمن يخدمها) وبالاعتماد على المبادئ التالية :

1) الحظر الفوري للصفقات المتعلقة بالأرض ووسائل الإنتاج الفلاحية.

2) تحديد الملكية حسب نوع المزروع ومردوده.
3) نزع الملكية في الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الأقصى المحدد.
4) مجانية توزيع الأراضي التي تجمع على الفلاحين الذين لا أرض لهم أو الذين ليست لهم مساحات كافية.
5) تنظيم ديمقراطي للفلاحين ضمن تعاونيات انتاج.
6) انشاء قرى تابعة للحكومة في جزء من الأراضي التي تنزع ملكيتها ويشارك العمال في التسيير والأرباح وهذه المزارع من شأنها تيسير العمل في السوق وتشكيل قاعدة انطلاق لتكوين الإطارات والممرنين الفلاحين.
7) حظر بيع أو تأجير الأراضي الموزعة لتفادي اعادة تكوين الملكية الكبيرة.
8) الغاء ديون الفلاحين والخماسين للملاكين العقاريين والمرابين والمصالح العامة.
9) تقديم المساعدة المادية والمالية من طرف الدولة.

ب) تحديث الفلاحة :

سيخلق الإصلاح الزراعي بالحيوية التي تعطيها للفلاحين ظروفً اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تطور القطاع التقليدي وتسرع في توحيد الضيعات الصغيرة بالمساعدة المالية والتقنية من الدولة والجماعات والمؤسسات المحلية، وسوف تسهل بالاصلاح الزراعي عملية دخول التقدم إلى الريف، وبهذا الصدد يجب أن تهدف السياسة الزراعية للحزب أيضا إلى :

- توحيد نظام الأراضي
- زيادة حجم الإنتاج بتوزيع التقنيات الحديثة على أوسع نطاق.

- تنويع الزراعات الغنية واحلال هذه الأخيرة محل الزراعات الفقيرة.
- اعادة جمع ثروة المواشي والتنمية المنهجية لتربية المواشي.

ج) المحافظة على الثروة العقارية :

لا شك أن سوء حالة الأراضي والتقلص المتواصل لمساحات الإنتاج وتخريب الغابات تشكل آفانا حقيقية يجب التصدى لها بحلول فورية عاجلة. إن الجزائر المستقلة يجب عليها أن تبذل كل جهودها لإعادة تكوين الثروة العقارية وأن تقوم بكفاح عنيف من أجل :

- استصلاح الأراضي المنجرفة
- تشجير الغابات وتشجير مساحات جديدة
- توسيع المساحات المروية
- استصلاح أراضي جديدة

إن تزايد السكان النسبي في الأرياف سيمكن التعبئة السريعة لليد العاملة العاطلة لاستصلاح الأراضي. وهذا عمل أهميته بالغة. فالتنظيم الديمقراطي للورشات سيقضي على البطالة وسيمكن من استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي وسيحرر كل القوى المنتجة على أن يكون تغيير الهياكل الزراعية هذا نقطة انطلاق لتطوير المنشآت وتأميم القرض والتجارة الخارجية في مرحلة أولى وتأميم الثروات الطبيعية والطاقة في مرحلة ثانية. وسوف تعمل هذه الإجراءات على الإسراع في عملية التصنيع الهائل للبلاد.

2) تطوير المنشآت (دعائم الإقتصاد)

لقد وضعت شبكة السكك الحديدية والطرقات في بلادنا حسب المقتضيات الإقتصادية والاستراتيجية للاستعمار. وتم

خلال الحرب فتح طرق قروية لتسهيل عمليات دخول القوات الفرنسية إلى الأماكن النائية، وسوف تكون هذه الشبكة قاعدة تطور منشآت ملائمة لتسهيل تطوير المبادلات والقضاء على كل ما يعترض توسيع السوق الداخلية وتسويق المنتوجات الفلاحية، ان سياسة الحزب يجب أن تهدف إلى :

- تأميم وسائل النقل
- تحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية.
- اقامة مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق القروية.

3) تأميم القرض والتجارة الخارجية

ويفرض تأميم القرض والتجارة من جهته :

أ) تأميم شركات التأمين

ب) تأميم المصارف

وهذه المهمة عاجلة يجب إنجازها في أقرب الآجال، فتكاثر البنوك يسهل الإفلات من قبضة المراقبة الوطنية، ان تحويل هذه المؤسسات إلى شركات إنمائية لن يخفي طابعها الأساسي المتمثل في كونها وسيلة مساومة مالية.

ج) يجب أن تستوحي السياسة التجارية للجزائر من المبادئ التالية :

- القضاء على النظام الامتيازي بين فرنسا والجزائر تدريجيا وحسب ترتيبات يتفق عليها.
- ضمان مبادلات متوازنة أساسها المساواة والمنفعة المتبادلة.
- تطوير المبادلات مع البلدان التي تعرض أسعارا ثابتة وسوقا للأمد الطويل وحيث يمكننا وجود مواد تجهيز بأحسن الأسعار.

- تأميم الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية وتجارة الجملة بصفة أولوية وخلق شركات تابعة للدولة حسب المادة المنتجة أو مجموع المواد المنتجة.

فمثل هذا التنظيم سوف يمكن الدولة من الاشراف المباشر على التصدير والاستيراد ويسهل عليها القيام بعمل ناجع في مستوى الاستهلاك ويوفر لها الأرباح التجارية التي يمكن استثمارها في الفروع الانتاجية.

- مراقبة الأسعار وخلق مخازن تابعة للدولة في المراكز الريفية لمحاربة المضاربة والربا.

4) تأميم الثروات المعدنية والطاقة :

ان هذا التأميم يشكل هدفا يجب تحقيقه على الأمد الطويل أما الآن يجب على الحزب أن يعمل على :

- توسيع شبكة الكهرباء والغاز إلى المراكز الريفية.

- تكوين المهندسين والتقنيين في كل المستويات حسب مخطط يؤهل البلاد إلى أن تشرف بنفسها على الثروات المعدنية والطاقة.

5) التصنيع :

إنه لا يمكن تحقيق تقدم الاقتصاد الفلاحي وتعبئة الجماهير من أجل تنمية البلاد الا بالاعتماد على قاعدة تقنية واقتصادية محددة تكون نتيجة للتقدم المحقق في ميدان الصناعة.

وستتمثل مهمة الدولة الجزائرية في توسيع قطاع الدولة الموجود في الجزائر ليشمل المناجم ومصانع الإسمنت.

غير أن التنمية الحقيقية التي سوف تتم في البلاد على الأمد الطويل ترتبط بإنشاء صناعات قاعدية لا بد منها للفلاحة

العصرية وللجزائر امكانيات هائلة بالنسبة للصناعات النفطية والحديدية، وفي هذا الميدان تملك الدولة توفير الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة.

أما في ميادين الاقتصاد الأخرى فإنه يمكن تشجيع المبادرة الخاصة بل وتوجيهها في اطار مخطط عام للتصنيع.

هذا وتبين تجربة بعض البلدان أن الدولة لا يمكنها بأي حال أن تساهم في خلق قاعدة صناعية تستفيد منها البورجوازية المحلية التي يجب على الدولة أن تحد من تطورها بالتدابير الملائمة فإسهام رؤوس أموال الأجانب الخاص امر مرغوب فيه ولكنه يجب أن يتم وفق بعض الشروط منها :

- أن يكون مكملا في اطار مؤسسات مختلطة.
- ان ينظم تحويل الأرباح ويعاد توظيف جزء منها في عين المكان.

ويجب على الدولة أن توجه في مرحلة أولى جهودها نحو تحسين الصناعة التقليدية وخلق صناعات صغيرة محلية أو جهوية لاستثمار المواد الأولية ذات الطابع الفلاحي في عين المكان.

2) تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير

1) رفع مستوى المعيشة :

ان مزايا التحسين التدريجي لظروف معيشة الجماهير والقضاء على البطالة ستتمثل في تنشيط الإنطلاقة الخلاقة للشعب وتحقيق التقدم وأنه لمن الواجب الأكيد التنديد بشدة بمظاهر الترف والاسراف وتبذير أموال الدولة والمصاريف الباهضة والمرتبات المدهشة حتى تصبح انطلاقة الجماهير وتعبئتها من خصائص الحياة في البلاد.

تلك هي عوامل تؤكد يقين الجماهير بأنها سوف تتحمل أعباء التشييد وحدها وعلى الأغنياء أن يسلكوا منهج التقشف ومع ذلك فإن تسيير بعض المؤسسات من قبل الدولة لا يمكن أن يبرر في أي وقت من الأوقات تدهور ظروف معيشة العمال الذين يجب الإعتراف لهم بحق الإضراب.

2) محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية :

كان الشعب الجزائري قد أظهر قبل اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954 تعلقه بالقيم الوطنية التي صيغت في اطار الحضارة العربية الإسلامية. ولقد تميز تعلقه هذا بخلق المدارس الحرة وصيانتها رغم المعارضة الصادرة عن السلطات الإستعمارية. وقد بذلت ادارات الولايات من جهتها خلال حرب التحرير جهودا جديرة بالثناء لكي تجعل الثقافة في متناول أفراد شعبنا وأن قضية الثقافة في بلادنا تتطلب :

أ) استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية. وهذه مهمة من أصعب مهام الثورة اذ هي تتطلب وسائل ثقافية عصرية ولا يمكن تحقيقها بالتسرع دون خطر التضحية بأجيال كاملة.

ب) المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية.

ج) توسيع النظام المدرسي بدخول الجميع إلى كل مستويات التعليم.

د) جزأرة البرامج بتكييفها مع واقع البلاد.

و) توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعبئة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين. وهذا في أقرب الآجال.

فبدون دخول كامل وسريع إلى المدارس وتكوين الاطارات الفنية والإدارية والدراسية سيكون من الصعب علينا أن نشرف بسرعة على كل الأمور التي تتعلق بالإقتصاد الوطني ومراقبتها مراقبة تامة.

3) السكن :

ينعكس الركود الاقتصادي والإجتماعي للمجتمع الريفي وفوضى التوطين للسكان منذ بدء الفرز في تكاثر الأكواخ حتى مداخل المدن الكبرى والمراكز السكنية، وقد ضاعفت الحرب هذه الظاهرة ورسختها في مجرى الحياة في البلاد «بتجميع» مليونين من الفلاحين، وعليه يجب على الحزب أن يتخذ الإجراءات المستعجلة للإسكان وفي ظروف ملائمة لكل المواطنين الذين نكبتهم الحرب وعليه أن يحتاط للضرورات الفورية قبل الشروع في البناء حسب مخطط يوضع وفق عملية الدمج في دورة النشاط الاقتصادي.

ومن الضروري أن تتم المصادقة في المدن على تنظيم قطاع التأجير وطريقة استعمال المساكن.

4) الصحة العامة :

يجب تأميم الطب والمنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج لجميع الناس في أقرب الأوقات، ويتم هذا التأميم وفق المبادئ التالية :

أ) تطوير مصلحة وطنية للصحة تتكفل بكل المستشفيات والمنشآت الصحية، وستعمل هذه المصلحة بمشاركة أطباء يعملون يوميا ويتمتعون بأحسن ظروف العمل والبحث الممكنة، ولن يفتح لغيرهم باب الدخول إلى العمل الجامعي والصحي في المستشفيات، ويجب أن ترمي هذه المصلحة الوطنية للصحة إلى دمج كل القطاع التقليدي الحر تدريجيا.

ب) تنظيم حملات بمساعدة المنظمات الجماهيرية والجيش لمحاربة الأوبئة والأمراض المعدية ولتطوير الحالة الصحية وتحسينها.

ج) تكوين سريع للإطارات الطبية والصحية في اطار مخطط التنمية.

5) تحرير المرأة :

لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدها، ولإشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد. ينبغي للحزب أن يقضي على كل عوائق تطور المرأة وتفتحها وأن يدعم عمل المنظمات النسوية، ولسوف يكون عمل الحزب ناجعا في هذا الميدان ولن ننسى أن مجتمعنا لا يزال إلى يومنا هذا لديه عقلية سلبية بشأن دور المرأة، فكل شيء يساعد وبانماط مختلفة في نشر فكرة نقص المرأة وعجزها وبلاَغلو نجد هذه العقلية البائدة متفشية في أوساط النساء أنفسهن.

ولن يتسنى للحزب أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام ما لم يساند دوما محاربة الأحكام الإجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية. ولا يمكنه أن يكتفي بالمواقف المبدئية فقط بل عليه أن يجعل من تطور المرأة واقعا لا رجعة فيه وذلك بواسطة تخويل النساء مسؤوليات حزبية.

3) من أجل سياسة خارجية مستقلة

ان التوجيه الصحيح للسياسة الخارجية عامل هام من بين عوامل تدعم استقلالنا وتشييد اقتصادنا الوطني ذلك أن الجزائر تستعيد سيادتها في سياق دولي ما فتئ ميزان القوى

يتطور فيه لفائدة الشعوب المحبة للسلام وعلى حساب الإمبريالية وتسلطها.

فانطلاقة حركات التحرر في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تدعم استقلال البلاد التي كانت مستعمرة وعمل القوى الديمقراطية في البلدان الإمبريالية نفسها وتقدم الاشتراكية من شأنها أن تَعَجّلَ بتفكك النظام الذي تقوم عليه الإمبريالية وقد سجلت بهذا الصدد انتصارات كبيرة في السنوات الأخيرة.

وقد حدا الوضع الناشئ بالإمبريالية إلى تغيير أساليبها وتليينها بنقل السلطة إلى طبقات بورجوازية أو بيروقراطية ضئيلة تشاركها استغلال شعوبها بصفة مقنعة، وهي تحاول بذلك تفكيك حركات التحرير والمحافظة علي مصالحها الإقتصادية والاستراتيجية.

وتستغل الإمبريالية تحالفها مع عدد من حكومات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتأخر ساعة اندحارها مؤقتا وأن النزعة العامة لعصرنا تتمثل في الحد من نطاق تحرك الإمبريالية وتضييق الخناق عليها وليس في توسيعه.

وأمام تواجد الأخطار التي ما تزال تهدد بلادنا فإنه من الواجب توجيه السياسة الخارجية للجزائر المستقلة بالإعتماد على مبادئ محاربة الإستعمار والإمبريالية من أجل دعم حركات الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وافريقيا ودعم حركات التحرير والنضال من أجل السلم.

1) محاربة الإستعمار والامبريالية :

لقد علمتنا حرب التحرير التي قمنا بها وبينت لنا أن البلدان الإمبريالية تتراجع أمام الارادة الراسخة للشعوب وزحفها عن

التنافس بينها لفائدة تضامنها وذلك رغم تواجد متناقضات ثانوية، وقد سبق لمقاومتنا أن لاقت لدى شعوب العالم أصداء حسنة رغم اعتراض حكوماتها، وكانت فرنسا قد انتفعت في مجهودها الحربي من دعم مادي وأدبي أتاها من البلدان الغربية كلها ومن الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، وما من شك في أن إرادتنا في مواصلة مسيرة الثورة ستلاقي العديد من الصعوبات غير أن هذه الصعوبات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمنعنا من بذل أقصى الجهود لحماية عملنا العادي للإمبريالية.

ولقد ساندتنا البلدان الاشتراكية التي وقفت بأشكال متعددة إلى جانبنا خلال الحرب، ومن الواجب علينا اذن أن نعمل على تقوية العلاقات القائمة بيننا وبينها، وقد وفرت لنا تلك المساندة امكانيات حقيقية للابتعاد عن الإمبريالية والحيد عنها.

ولسوف يعكس دعم التيار الحيادي الذي لنا ضلع فيه حيوية الشعوب المكافحة من أجل ترسيخ دعائم استقلالها وأن توسيع نطاق هذا التيار في كل بلد يؤخذ على حدة يتوقف على اختيارات هذا البلد الداخلية ودرجة استقلاله الإقتصادي، وعلينا أن نوجه السياسة الخارجية للجزائر نحو التحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من السيطرة الامبريالية.

2) دعم حركات النضال من أجل الوحدة :

ان توسيع نطاق محاربة الإمبريالية سيغذي حيوية القوى السياسية والإجتماعية التي تعمل في نفس الإتجاه من أجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وافريقيا.

ويفرض علينا فشل مؤتمر طنجة والوحدة السورية المصرية والشكوك التي تثقل عبء تلاحم مجموعة الدار البيضاء أن نحدد موقفا مبدئيا على هذا الصعيد.

إن الطموح إلى الوحدة يندرج في سياق تاريخي حق وهو يعكس حاجة تحرر الجماهير ورغبتها في تحريك أقصى قواها لتذليل الصعوبات التي تعوق ترقيتها ويعد عمل توحيد البلدان المختلفة عملا هاما ينبغي ادراجه في اطار اختيارات عقائدية وسياسية واقتصادية تكون مناسبة لمصالح الجماهير الشعبية وان مناورات التقسيم التي تقوم بها الإمبريالية ومصالح وخصوصية الطبقات الحاكمة في المغرب الكبير والوطن العربي وفي افريقيا تعتبر من أهم العراقيل التي تجعل من الوحدة في أغلب الأحيان شعارا ديماغوجيا.

وتتمثل المهمة التي سيقوم بها حزبنا في المساعدة على وضع تقدير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وفي افريقيا، ويجب أن يتم هذا العمل في مستوى الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهيرية للحد من الصعوبات التي يجب تذليلها بصفة عملية.

وعلى الصعيد الدولي فإن تطور المبادلات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن الكامل في محاربة الامبريالية، كلها أهداف تساعد على القيام بخطوة صحيحة في طريق الوحدة اذا كانت هذه الأهداف في نفس اتجاه مصالح الشعوب.

3) دعم حركات التحرير:

لقد عملت حرب التحرير بكثافتها وقوتها على الإسراع في إتمام عملية تصفية الاستعمار في القارة الافريقية على وجه

الخصوص، وستقدم الجزائر المستقلة مساعدة كاملة للشعوب التي تناضل فعلا لتحرير بلادها، ومن واجب الجزائر أن تولي اهتماما خاصا بالوضع في أنغولا وجنوب افريقيا وبلدان شرق افريقيا. فالتضامن الفعال ضد الاستعمار سيمكن بلادنا من توسيع جبهة النضال ودعم حركة الوحدة.

4) النضال من أجل التعاون الدولي :

إن التعاون الدولي أمر ضروري لاستعمال كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم في جو من السلام. ولتحقيق ذلك يجب تعبئة الجماهير ضد الإمبريالية تعبئة دائمة.

فدعم الروابط مع بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وتطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية واقامة علاقات مع كل الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية في فرنسا خاصة ستؤهل بلادنا إلى القيام بمسؤولياتها على الصعيد الدولي؛ وهكذا ستكون الجزائر قادرة على الإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية التي تجري فوق أرضنا وتهدد استقلالنا وأمننا كما أنها ستساعد على تصفية الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية.

إن هذه السياسة الخارجية رافد لابد منه للوصول إلى أهدافنا الداخلية وهي ستمكن بلادنا من تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية والمساهمة في بناء عالم جديد.

ملحق : الحزب

لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواع.

فحزب جبهة التحرير الوطني الذي ولد في خضم المعركة جمع في صفوفه كل الطاقات الحية للشعب، تسربت إلى صفوفه عدة اتجاهات تحمل ايديولوجيات ومذاهب مختلفة ولقد تمت تنظيمات حسب الأولوية وتبعا لاهميتها في المعركة فأصبح تحويله إلى حزب سياسي شيئا ضروريا وحتميا لمسيرتنا الزاحفة.

إن الحزب ليس تجمعا، ولكنه تنظيم يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية، فالوحدة الايديولوجية التي تجمع كل المناضلين قد تم تحقيقها على قاعدة العزيمة الثورية، والمساهمة الواعية الملتزمة بالنهج والبرنامج الذي وضعه الحزب.

أن الحزب الذي هو طليعة القوى الثورية في البلاد يبعد عن صفوفه كل تواجد أيديولوجي مخالف وان عملية تسجيل المناضلين يجب أن تخضع لشروط محددة ودقيقة، لان فعالية أي تنظيم تقاس بنوع أعضائه لا بمجموع أفراده.

وحسب الأهداف الشعبية للحزب، فإن هذا الأخير يمثل التطلعات العميقة للجماهير، وهذه الصفة يجب أن تتحقق في تركيباته الاجتماعية فالحزب يتكون في أغلبه من الريفيين والعمال بصفة عامة، والشباب والمثقفين الثوريين. ان هذا الحزب الذي تأسس من الوحدة الايديولوجية السياسية والتنظيمية

للقوى الثورية التي تجمعها صفوفه، يجب أن يجمع حوله وحدة كل الطبقات الاجتماعية للشعب من أجل تحقيق أهداف الثورة.

الحزب منظمة ديمقراطية

يجب على الحزب الذي هو مرآة لحقائق البلد بما فيها الامكانيات الحية التي يحتويها والذي هو أيضا وسيلة التعبير عن المتطلبات الجماهيرية، ان يعمل على قاعدة ديمقراطية.

وهذا يتطلب عملا سياسيا متواصلا داخل الحزب بتعدد اللقاءات بين القاعدة والقمة، وبالاخص اللقاءات الدائمة للمسؤولين مع المنظمات القاعدية، ومن خلالها مع الوطن كله.

فعلى أعضاء القيادة بصفة خاصة ان يكونوا حاضرين في أي مكان توجَدُ مهام تنتظر التحقيق الذي لا يتم الا بتعبئة الجماهير وبالأخص في الأرياف.

ان القيادة لا يمكن أن تفرض الخط السياسي للحزب بمفردها بل تضعه انطلاقا من آراء واقتراحات القاعدة فالتعبير الحر عن الآراء والانتقاد في اطار منظمة الحزب هما من الحقوق السياسية لكل مناضل وان التمتع التام بهذا الحق يسمح بتجنب العمل المشتت الذي يجب أن يعاقب عليه بكل حزم ويعتمد العمل الديمقراطي للحزب على المبادئ التالية :

- انتخاب المسؤولين على كل المستويات.
- تنظيم الاجتماعات لكل منظمات الحزب دوريا وعلى كل المستويات.
- قانون الأغلبية.
- منع معاقبة أي عضو بدون موافقة المؤسسة التي ينتمي إليها.

- وجوب عرض القضية في حالة حدوث خلاف على مستوى الهيئة العليا في ندوة أمام القاعدة.
- الأولوية للهيئة العليا على الدنيا.

علاقات الحزب بالدولة

ان الحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة، يضمن تحقيق برنامج الحزب. في اطار الدولة وبواسطة مساهمة المناضلين في أنظمة الدولة وبالأخص في الوظائف القيادية. فالحزب يشترط أن :

- يكون رئيس الحكومة وأغلب اعضائها من المناضلين.
- يكون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي.
- تكون أغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب.

لكن، وحتى لا يتعرض الحزب للابتلاع من طرف الدولة يجب عليه أن يبقى دائما محافظا على امتيازه، وعلى هذا الأساس فإن معظم اطارات الحزب على مختلف القيادات يجب أن يبقوا بعيدين عن مؤسسات الحكومة، والتفرغ لنشاطات الحزب وبهذا يمكن تجنب خطر خنق الحزب، وتحويله إلى مساعد للادارة، وجهاز شكلي كما أوضحت ذلك بعض التجارب المؤسفة وعلى وجه الخصوص في افريقيا.

التكوين شرط أساسي لتطوير الحزب

ان تكوين الاطارات هو الشرط الأول لتقوية الحزب، وضمان نجاح الثورة، فعلى الحزب ان يحد من النقص الموجود في التكوين السياسي للمناضلين، وهذا لا يمكن أن يتم فقط عن طريق الممارسة اليومية وتبادل الآراء في الوسط الضيق

فالتكوين ورفع المستوى للمناضل عموما، هما من الأشياء الأساسية، وبذلك يتم تلقين النهج السياسي وبرنامج الحزب ونشرهما في الأوساط الجماهيرية.

ان المناضل مطالب بأن يكون على اطلاع بالمشاكل الموجودة في حيه ومقر سكناه (بيئته) وبذلك يساعد الحزب على استمرارية اتصاله بالشعب، وتكوينه السياسي يسمح له بمتابعة ومسايرة التطور السياسي الوطني والدولي وكذلك فهم معطيات الوسط الذي يعيش فيه وتطويرها.

ان تثقيف المناضل عملية طويلة الامد يتم تحقيقها بكيفية مستمرة وبعمق وامكانيات الحزب في هذا المجال متعددة منها : الشرح الشفوي عند اللقاءات والاجتماعات، الصحافة، المطبوعات المتنوعة للحزب، ولا سيما تلك التي تهتم بمنهجه السياسي وبرنامجه، ومدارس الاطارات، التدريبات والاتصالات الدولية.

فتكوين المناضل هو شرط لابد منه وضرورة للتثقيف السياسي للجماهير وهذا التثقيف يجب ان يوسع ويعمق من أجل شرح أبعاد أهداف الثورة، لا نحصل على تعبئة الجماهير اذا لم تقتنع هذه الأخيرة بكل وضوح بأن مصالحها مرتبطة بتحقيق هذه الأهداف.

ان الوحدة الايديولوجية والعمل الديمقراطي وتكوين الاطارات والتثقيق السياسي للجماهير، كلها من الشروط الملحة حتى يمكن للحزب ان يلعب دوره القيادي الواضح للشعب، وحتى يمكنه أن يجد في أوساط هذا الشعب الامكانيات الضرورية لإنجاح سياسته يجب على الحزب أن يعتمد على المنظمات الجماهيرية في سبيل تأدية مهامه.

المنظمات الجماهيرية

إن تنوع احتياجات الوطن تعبر عنها المنظمات الجماهيرية والحزب يساعد على إحداث هذه المنظمات، والمطلوب منه أن ينعشها لِضمَان توجيهها في اطار برنامجه الشامل، وتأثير الحزب في الجماهير يبرهن عنه وجود مناضلين ملتزمين في صفوفه. فالمنظمات الجماهيرية تضم الشباب والطلبة والنساء والنقابات من الدفاع عن مصالحهم الخاصة وضمان مشاركتهم المنظمة ضمن مهام الثورة.

يجب على النقابات بصفتها منظمات الطبقات الكادحة أن تقدم دعمها في اطار اختصاصها من أجل وضع وتطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية يحترم الحزب استقلال النقابات التي ينحصر دورها في الدفاع عن المصالح المادية والثقافية للعمال وعليه، فالحزب الطلائعي للجماهير الشعبية هو وحده الذي يضمن التنسيق بين القوى الثورية داخل الوطن والاستثمار بصفة نظامية للامكانيات والوسائل المتوفرة لدى المجتمع.

تطوير جيش التحرير الوطني

ان نهاية الحرب وانشاء حزب وتكوين جيش وطني كلها عوامل تتطلب تطوير جيش التحرير الوطني.

وجيش التحرير الوطني الذي هو منظمة عسكرية لجبهة التحرير الوطني تَكَوّنَ من مناضلين وهذه الصفة النضالية هي القاعدة الأساسية للمجاهدين في جيش التحرير الوطني فالحرب هي التي أوجبت إمداد جيش التحرير الوطني بمُناضِلينَ ليجعل منهم مجاهدين.

وحصول الجزائر على الاستقلال أوجب ثانية عودة بعض أعضاء جيش التحرير الوطني إلى الحياة المدنية، وإمداد الحزب ببعض الاطارات ويبقى الجزء الآخر ليكون الجيش الوطني ومهمة هذا الجيش هي الحفاظ على الاستقلال الوطني ووحدته الترابية، كما يساهم في تعبئة الجماهير لاعادة بناء الوطن، لكن أمام التهديدات القائمة للامبريالية، ونظرا لقوتها العسكرية يجب توفير الوسائل للشعب حتى يساهم في الدفاع عن وطنه بحيث يتوجب انشاء ميليشيا شعبية عبر مختلف انحاء الوطن وتكليف الجيش الوطني بتدريبها.

وبهذا يكون الشعب قد زود جيشه بالامكانيات التي تساعده في مهمته الدّفاعية كما يساعد الجيش مواطنيه في مهمة البناء والتشييد، وبالتالي يكون الاثنان قد ساهما في انشاء جيش وطني حقيقي للجزائر المستقلة، وهذه العملية يجب أن تتم بصفة عاجلة وسريعة بفضل عملية تأسيس الجيش وإحْدَاث خلايا للحزب في صفوفه.

تعبئة الجماهير

ان طابع التخلف الذي يميز الجزائر، وكذلك الخراب الذي خلفته سبع سنوات ونصف من الحرب والطابع الاستعجالي الذي تفرضه المتطلبات والمشاكل الوطنية كلها عوامل تلح باستعجال هذه الوسيلة الرئيسية في يد الجزائريين، وسواء فيما يخص مسألة الاصلاح الزراعي ومشاكلها التنظيمية ومشاكل السكن، ومحو الأمية ومثلها مشاكل الصحة، فان الدولة لا يمكنها ان تستغني عن مساعدة الحزب لها في ايجاد الحلول لهذه المشاكل.

وعليه فان جهودنا يجب أن تنصب دوما نحو إحداث وإبقاء روح التعبئة في أوساط الجماهير وهو الطريق المؤدية إلى جعل الجزائر دولة عصرية.

فيجب المحافظة على انطلاقة شعبنا الناجمة عن الحرب، وخلق هذا الجو الأخَويّ والحماس الذي يضمن تحقيق المنجزات الكبرى.

النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54

إن الذي يقرأ هذه النصوص أو يعيد قراءتها، سيجدد العهد بالمصدر الجماعي الحي، للشعلة التي أضاءت جوانح مجاهدي حرب الاستقلال الداعية إلى التحرر والتحديث وتوحيد الصف. إن الشعلة هذه لا تزال، وأنا متيقن من ذلك، تضيء جوانح السواد الأعظم من مواطناتنا ومواطنينا الذين يبقى بيان أول نوفمبر 1954، بالنسبة لهم، من بعض جوانبه، البوصلة التي يهتدى بها في حاضرنا ومستقبلنا، والأساس لتعريف «الدولة الجزائرية ذات السيادة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية» التي يطمح مسار المصالحة الوطنية إلى تعزيزها وإعادة نشرها.

مقتطف من التصدير

conception: N.Tebti Rabhi



dépôt légale : 1804-2008